الشيوعي

رابطة العمل الشيوعي
التيار الماركسي الأممي

العدد: 03 (يونيو 2010) البريد الالكتروني: communisme@marxy.com ثمن البيع: 5,00 دراهم، المساهمة: غير محددة

في هذا العدد

نقاش لبعض تصورات النهج الديمقراطي!
الصفحة: 02

كرونولوجيا نضال عمال سيميسي: الصفحة 09

إنها حرب طبقية للقضاء على الأوتوقراطية
الصفحة: 10

رابطة العمل الشيوعي في فاتح ماي: الصفحة الأخيرة

مقتطفات من البرنامج الإنتقالي الصفحة الأخيرة

الافتتاحية

أيتها العاملات أيها العمال، يا كل المناضلات والمناضلين من أجل القضاء على نظام الاستغلال والقهر، نضع بين أيديكم العدد الجديد لجريدتكم "الشيوعي" والذي يصدر في ظل أوضاع عالمية وإقليمية متفجرة أهم مميزاتها اتضاح الإفلاس التام للنظام الرأسمالي الذي لم يعد ينتج إلا الحروب والاستغلال والجوع والتلوث، الخ. كما يتميز بتصاعد النضالات الشعبية ضد نظام القهر الرأسمالي والإمبريالية العالمية، في أمريكا اللاتينية وقيرغيستان وتايلاند وإيران وباكستان والشرق الأوسط ومصر والجزائر ...الخ. نفس الشيء يقال عن المغرب الذي شهد فيه الصراع الطبقي تجددا للنشاط بالرغم من شدة القمع واستنكاف القادة النقابيين عن تحمل مسئوليتهم في تنظيم المقاومة وتقديم برنامج واضح للنضال العمالي والشعبي.

وفي هذا السياق نعود فنؤكد على أن كل الأزمة تتلخص في ضعف القيادة الثورية التي يمكنها أن تقدم برنامجا واضحا للنضال وتقوده نحو النصر وتشييد المجتمع الاشتراكي. أيها العمال والعاملات، أيها المناضلون والمناضلات اليساريين الثوريين فلنعمل على بناء هذه القيادة في المعامل والنقابات والجامعات والمدارس والأحياء الشعبية، من بين طلائع النضال والقادة العماليين والنقابيين والشبابيين الذين يفرزهم ويصقلهم الصراع الطبقي! لنعمل على تكوين الكوادر الثورية بالفكر الماركسي فلسفة وممارسة، ولنعمل على طرح برنامج ثوري لهذه النضالات وتمكينها من بديل اشتراكي ثوري واضح.

والجريدة في آخر لحظات الطبع، وصلنا خبر الاعتداء الصهيوني البربري على قافلة الحرية، التي كانت تحاول إيصال بعض المساعدات إلى سكان غزة المحاصرين من طرف إسرائيل والأنظمة السائدة في العالم العربي وخاصة نظام مبارك الرجعي.

إن هذا يؤكد تهافت كل الدعوات المراهنة على إمكانية السلام في ظل الرأسمالية، ويجعل النضال من اجل فدرالية اشتراكية في المنطقة، على أنقاض الدولة الصهيونية والأنظمة الرأسمالية القائمة في المنطقة، مهمة راهنة.

هيئة تحرير الشيوعي

انتفاضة يونيو المجيدة، الأحداث والدروس

الأحـــــداث:

بحلول شهر يونيو 2010 تكون قد مرت 29سنة على انتفاضة 20 يونيو 1981 المجيدة، التي فجرها عمال وفقراء مدينة الدار البيضاء والنواحي ضد سياسة التجويع والفقر. فصباح يوم 28 ماي 1981، أعلنت وكالة المغرب العربي للأنباء اعتزام الحكومة المغربية فرض زيادات صاروخية في كل المواد الأساسية: الدقيق 40%، السكر 50%، الزيت 28%، الحليب 14%، الزيدة 76%، وذلك مباشرة بعد زيادات أخرى كانت سنتا 1979 و1980 قد شهدتها.

وقد برر المسئولون آنذاك هذه الزيادات بالحجة المعهودة دائما: الظرفية العالمية وحالة موازنة الدولة وأن هذه الزيادة ضرورية وحتمية اقتصادية، الخ.

كانت الأزمة تلك، دليلا على أزمة النظام الرأسمالي التبعي القائم بالمغرب، الذي لم يحقق للبلاد، بعد عدة عقود من "الاستقلال"، سوى المزيد من التخلف والبطالة والفقر. وحجة أخرى على طفيلية الطبقة السائدة التي تعرض ثروات البلاد لنهب مكثف، وإلى النفقات الهائلة للحرب في الصحراء، التي قدرت آنذاك بمليوني دولار يوميا!.... (**التتمة على الصفحة: 07**)

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

نقاش لبعض تصورات النهج الديمقراطي

في عددها 133[1] أجرت جريدة النهج الديمقراطي، حوارا صحفيا هاما مع الرفيق عبد الله الحريف، الكاتب الوطني للنهج الديمقراطي، وتكمن أهمية هذا الحوار في أن الرفيق عبد الله الحريف قد أوضح فيه الخطوط العريضة لتصور الرفاق في النهج الديمقراطي لمجموعة من القضايا النظرية والسياسية والتنظيمية التي تهم قضية التغيير الثوري في بلدنا.

ونظرا لأهمية الأفكار الواردة في هذا الحوار، ولقدرتها على تلخيص مجمل تصورات الرفاق في النهج الديمقراطي، قررنا، نحن مناضلو/ات رابطة العمل الشيوعي، الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي، فتح نقاش مع الرفاق حولها، رغبة منا في توضيح نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بيننا والإسهام في الاستفادة المتبادلة من تلاقح الأفكار بين المناضلين الاشتراكيين، خدمة لقضية التغيير في هذا البلد وعالميا.

في سياق تقديمها لهذا الحوار أوضحت جريدة النهج الديمقراطي تصورها للوضع الموضوعي العام محليا وعالميا بكونه يتميز بتعمق « التناقضات الطبقية في المغرب بشكل خاص، كما تعكسها تناقضات النظام الرأسمالي التبعي المأزوم هيكليا، والذي تتفاقم أزمته بفعل انفجار أزمة نمط الإنتاج الرأسمالي [...]» وأشارت إلى «احتداد غير مسبوق يتمظهر في نضالات اجتماعية تخوضها مختلف الطبقات الشعبية، ونضال من أجل الديمقراطية وضد الاستبداد والاضطهاد والقهر ونضال ضد الهيمنة الامبريالية والصهيونية على بلادنا وعلى العالم العربي. »

وهو التحليل الذي نراه صائبا، وقد سبق لنا أن شرحنا موقفنا في هذا الصدد، في العديد من وثائقنا المخصصة لدراسة الوضع العام بالمغرب وعالميا، حيث أكدنا على أنه «لسنا بحاجة إلى لغة الأرقام لكي نعرف أن الآفاق أمام النظام القائم بالمغرب مكفهرة. خاصة بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية العالمية والتي لا يدعي حتى أكثر المنظرين البرجوازيين تفاؤلا بقرب انتهائها. يكفي أن نعرف أن الملك السابق الحسن 2 كان قد ألقى خطابا أواخر سنوات حياته يؤكد فيه أن المغرب مقبل على السكتة القلبية !وقد كان المغرب آنذاك في المرتبة 123 عالميا، والآن وبعد عقد من حكم الملك "الحداثي"، صار المغرب يحتل المرتبة 126».

وتضيف جريدة النهج الديمقراطي في مقدمتها قائلة: «وفي المقابل تعيش أغلب القوى السياسية والنقابية والمدنية الديمقراطية "الاشتراكية" التراجع ليس فقط على مستوى تواجدها الجماهيري، بل أيضا على مستوى فكرها ومواقفها السياسية.»

نعم إن القوى "الاشتراكية" الديمقراطية/ الإصلاحية تعيش أزمة تاريخية عميقة لم تشهدها قط في تاريخها، وهذا طبيعي إذ في غياب الإصلاحات لا وجود للإصلاحية، الشيء الذي يدفع بتلك القوى الإصلاحية إلى الاندماج بالدولة البرجوازية والتحول إلى وسيلة في يدها لتدمير الإصلاحات وتنفيذ الهجمات على الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

ولا بد أن لهاتين الخلاصتين الهامتين: أزمة النظام الرأسمالي من جهة، وإفلاس الإصلاحية من جهة أخرى، انعكاسات سياسية وتنظيمية في الواقع، إذ أنهما تؤكدان راهنية الخيار الاشتراكي الثوري تنظيرا وتنظيما وممارسة. الشيء الذي يلقي على كاهل المناضلين الاشتراكيين الثوريين مهمة طرح برنامج كفيل بالتعبير عن مطالب الجماهير الحيوية وربطها بمهمة القضاء على الرأسمالية وحسم السلطة السياسية من طرف الطبقة العاملة ومصادرة وتأميم القطاعات الاقتصادية الكبرى ووضعها تحت الرقابة العمالية الديمقراطية وتسييرها في إطار اقتصاد اشتراكي مخطط.

وفي الوقت الذي ينبغي فيه على المناضلين الاشتراكيين أن يناضلوا من أجل جميع المطالب الديمقراطية، حتى أشدها بساطة، يتوجب الاقتناع بأنه ليس هناك من مكسب ديمقراطي حقيقي وثابت ودائم مادامت الرأسمالية قائمة، وأن السياسة الماركسية الحقيقية ترى أنه لا يجب أن نجعل من أي مطلب ديمقراطي، مَهْمَا كان، سقفا لنا أو بديلا عن مهمة حسم السلطة السياسية من طرف الطبقة العاملة وبناء المجتمع الاشتراكي.

وعليه فإن إعلاننا عن اتفاقنا مع تصور الرفاق في النهج الديمقراطي للوضع الموضوعي وإفلاس الاشتراكية الديمقراطية، ليس مجرد اتفاق نظري مجرد، بل هو تأكيد على التزام بجميع التبعات، وهذه الخلاصات تجعل مهمة بناء الحزب الثوري الذي سيحمل على عاتقه مهمة قيادة الطبقة العاملة لحسم السلطة السياسية، مهمة راهنية ينبغي على جميع الاشتراكيين الثوريين أن يعبئوا جهودهم لانجازها.

وفي نفس المقدمة يضيف الرفاق في النهج الديمقراطي قائلين: إن الحوار مع الرفيق عبد الله الحريف جاء من أجل «تسليط الضوء على هذا الواقع وعلى تصور النهج الديمقراطي لحل معضلة انجاز مهام التغيير الديمقراطي الجذري ذي الأفق الاشتراكي.»

هنا لا بد أن نشير إلى أن أهم ما يستوقفنا في هذه الجملة هو الحديث عن "مهام التغيير الديمقراطي الجذري ذي الأفق الاشتراكي"، والذي يحيل مباشرة إلى نظرية الثورة عبر مرحلتين: مرحلة تكون مهمتها انجاز المهام الديمقراطية ومرحلة ثانية، تشكل "أفقا"، هي مرحلة انجاز المهام الاشتراكية، وهي النظرية الستالينية- الماوية، ذات الجذور المنشفية الأصيلة، القائمة على الفصل بين المهام الديمقراطية "الجذرية" (الإصلاح الزراعي، حقوق القوميات، المساواة بين الجنسين، الخ) وبين المهام الاشتراكية (تدمير الدولة البورجوازية، مصادرة وتأميم وسائل الإنتاج والأبناك ووضعها تحت الرقابة العمالية، الخ) والتي تظل أفقا، أو كما كان ماو يقول: "بعد خمسين سنة أو مائة سنة".

إن هذا الفصل الميكانيكي بين المهمتين ("مهام الحد الأدنى" و"مهام الحد الأقصى") هو ما يوفر الأساس النظري لممارسة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، التي تقتصر على النضال الإصلاحي في ظل النظام الرأسمالي دون المساس بالملكية الخاصة والدولة البرجوازية، وترك النضال من أجل الاشتراكية "أفقا" سرعان ما يتوارى خلف الممارسة "الواقعية" والنضال من أجل "ما هو ممكن" .. الخ.

طبعا نحن لا نقول هذا انطلاقا من أحكام مسبقة جاهزة اتجاه الرفاق في النهج الديمقراطي، إذ نعلم علم اليقين أنه يوجد داخل النهج الديمقراطي مناضلون ومناضلات اشتراكيون/ات ثوريون/ات حقيقيون/ات، ويوجد داخله مناضلات ومناضلون افنوا زهرة حياتهم في المعتقلات والسجون وقدموا جليل التضحيات من أجل التغيير الثوري في هذا البلد، لكننا نقوله لأنه هو النتيجة الموضوعية (بغض النظر عن النوايا الحسنة) لذلك الشعار "الغامض": "التغيير الديمقراطي الجذري ذو الأفق الاشتراكي".

وبالتالي فرغبة منا في المساهمة في تطوير تصورات رفاقنا في باقي التيارات اليسارية التقدمية الأخرى (وفي نفس الوقت الاستفادة

[1]: الصادر يوم 11 أكتوبر 2009، ص: 7

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

منها) ومساعدتها على التقدم إلى الأمام، نميل إلى تنبيه الرفاق في النهج الديمقراطي إلى هذا الخطأ النظري الذي تترتب عليه الكثير من الأخطاء السياسية والتنظيمية، والذي أدى إلى فشل الكثير من الثورات وضياع العديد من التضحيات.

نحن في رابطة العمل الشيوعي نعتقد أن النضال من أجل التغيير الديمقراطي الجذري غير ممكن إلا إذا ادمج بالنضال من أجل حسم العمال للسلطة السياسية والاقتصادية؛ إذ وحده تأميم الأرض والأبناك والشركات الكبرى والقضاء على جهاز الدولة البرجوازية، ما سيمكن من إعطاء الأرض لمن يزرعها وتوفير الإمكانيات المادية والسياسية للقضاء على الأمية والمساواة بين الرجل والمرأة... الخ.

لنأخذ مثالا ملموسا: نتفق جميعا على انه لا يمكن الحديث عن ثورة ديمقراطية جذرية حقيقية بدون تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والنساء، لكن الشرط المسبق والضروري لتحقيق هذه المساواة الكاملة فعلا وعلى ارض الواقع (وليس في الدساتير والقوانين فقط) هو تحويل العمل البيتي إلى عمل عمومي اجتماعي مأجور، من خلال توفير المغاسل والمطاعم العمومية ذات الجودة العالية وبأثمان مناسبة للأسر العمالية والفقيرة، في كل مدينة وكل قرية، وتوفير رياض الأطفال والحضانات ذات الجودة العالية ...الخ. لتتمكن نساء الطبقة العاملة من التحرر الفعلي والمشاركة النشيطة في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية الخ.

لكن هذا الشرط، الذي توفرت جميع الظروف الموضوعية لتحقيقه على ارض الواقع، سيبقى مستحيلا ما دام النظام الرأسمالي قائما وبقيت وسائل الإنتاج والثروات مركزة في يد أقلية من الرأسماليين الذين يستفيدون ليس فقط من استغلال العاملات والعاملين في المعامل والإدارات وغيرها، بل أيضا من استغلالهن في منازلهن من خلال ذلك العمل العبودي والقاسي والممل الذي يقمن به بدون أجر في بيوتهن لصيانة أزواجهن وأبنائهن وتنظيف ملابسهم وملأ بطونهم ليصبحوا قادرين على استقبال يوم استنزاف جديد.

لا يمكن للدولة الرأسمالية أن تصدر قرارا يقضي بتوفير تلك المطاعم وتلك المغاسل وتلك الحضانات للعمال وأبنائهم، وكل ما يمكن تحقيقه في ظل المجتمع الرأسمالي هو تلك الخدمات مقابل أسعار تجعل العمال عاجزين عن الاستفادة منها وتجعلها في أحسن الحالات في مستطاع الفئة العليا من البرجوازية الصغرى، والبرجوازية الكبرى بطبيعة الحال.

كما أنه لا يمكن الحديث عن تغيير ديمقراطي جذري دون توفير الحق في الوصول إلى وسائل الإعلام واستخدامها من طرف الجميع بدون استثناء. لكن كيف يمكن تحقيق هذا ووسائل الإعلام ودور النشر في يد الدولة الرأسمالية وفي يد أقلية من الرأسماليين. لا يمكنك أن تستعمل شيء لا تملكه! وبالتالي لا يمكن الحديث عن حرية الصحافة والإعلام دون مصادرة كبريات وسائل الإعلام ووضعها تحت الرقابة الديمقراطية لمجالس العمال والفلاحين الفقراء، أي الأغلبية الساحقة في المجتمع.

نعم إننا في المغرب نعيش تحت نير شكل آخر من القمع، لا تتوفر عندنا حتى تلك الدقة والسافرة والإجهاز الهمجي على كل صوت مخالف أو معارض، إذ لا تتوفر عندنا حتى تلك الديمقراطية البرجوازية الشكلية المبنية على "قل كل ما تريد، إن استطعت ذلك، بينما نفعل نحن ما نريد"، بل تعلي على مصادرة كل رأي يخالف التوجه السائد.

لكن النضال ضد هذا الشكل من القمع لا يمكنه أن ينتصر ويصير وطيدا إلا بالقضاء النهائي على جهاز الدولة الذي ينتجه وعلى الطبقة الاجتماعية التي تستفيد منه، وطرح البديل. وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا في ظل دولة عمالية، دولة مجالس العمال والفلاحين الفقراء، التي لا تتمتع بمجرد سلطة شكلية زائفة تقتصر على ترديد الشعارات، بينما القطاعات الاقتصادية الحيوية في يد الرأسماليين، بل بسلطة فعلية على الاقتصاد المؤمم والمسير والمراقب ديمقراطيا من طرف العمال.

هذا لا يعني، بطبيعة الحال، أنه لا يجب علينا أن نناضل ضد جميع تمظهرات ذلك القمع ونكافح من أجل تحقيق وتحصين جميع المكاسب الممكن تحقيقها في ظل النظام القائم، إذ نحن أيضا - كما يقول لينين- وعلى عكس الفوضويين نناضل من أجل الإصلاحات، بل وحتى ابسطها، لكننا لا ننظر إلى الإصلاحات نظرة مثالية ساذجة، بل نفهم أنها مهددة دائما بالتراجع كلما اختلت موازين القوى لصالح الطبقة السائدة ودولتها، وأنها لا تصبح ثابتة ووطيدة إلا بالإجهاز على النظام القائم، كما أننا نعتبر أن النضال الإصلاحي ليس سوى معركة للتحضير من اجل الحرب الفاصلة.

"السيرورات الثلاث"

فيما يلي سوف نركز نقاشنا أساسا على مفهوم "السيرورات الثلاث" الذي يؤكد الرفاق في جريدة النهج الديمقراطي على أنه يحتل موقعا مركزيا في التصور السياسي لحركتهم.

يقول الرفيق الحريف في هذا الصدد ما يلي: «تحديد السيرورات الثلاث ينطلق من فهم التناقضات التي تخترق المجتمع المغربي ومن استيعاب الوسائط التي يمر عبرها الصراع الطبقي. ففي المغرب، هناك تناقض أساسي بين الرأسمالية التبعية والنظام المخزني والإمبريالية من جهة، وبين الطبقة العاملة وعموم الكادحين من جهة أخرى. وهو تناقض عدائي والمحرك الأساسي للصراع الطبقي في بلادنا. ويتم حل هذا التناقض بواسطة القضاء على النظام الرأسمالي التبعي في بلادنا والانفتاح على الأفق الاشتراكي.»

نحن نتفق مع الرفاق في أن التناقض بين الطبقة العاملة وعموم الكادحين وبين الطبقة السائدة والإمبريالية، تناقض عدائي وهو المحرك الأساسي للصراع الطبقي في بلادنا. وهو صراع لا يمكن حسمه، كما يعبر الرفاق بحق، إلا بواسطة القضاء على النظام الرأسمالي التبعي في بلادنا. لكن ما يدخل الغموض في مقولة الرفاق هو فصلهم لمهمة القضاء على النظام الرأسمالي التبعي في بلادنا وبين بناء الاشتراكية، وهو الغموض الذي تتسبب فيه عبارة "والانفتاح على الأفق الاشتراكي".

من وجهة نظرنا ليس القضاء على النظام الرأسمالي ممكنا إلا بتحطيم جهاز الدولة البورجوازية، ومصادرة أملاك الرأسماليين والأرض والقطاعات الاقتصادية الكبرى ووضعها تحت الرقابة العمالية، في إطار مجالس العمال والنقابات، وهي بالضبط الثورة الاشتراكية، وليس أي شيء آخر، بينما تعبير "الانفتاح على الأفق الاشتراكي"، غامض لأنه لا يجيب عن سؤال طبيعة النظام الذي سيسود خلال "المرحلة الفاصلة" بين القضاء على النظام الرأسمالي وبين الوصول إلى "الأفق الاشتراكي". إلا إذا كان الرفاق سيكررون نفس الكلام المنتشي/ الستاليني الماوي عن المرحلة "الديمقراطية الشعبية" و"الطريق لارأسمالي"، وما إلى ذلك من المقولات الخاطئة والغريبة عن الماركسية والتي تسببت في هزائم فادحة للحركة الثورية.

ويستمر الرفيق قائلا: «نعني بعموم الكادحين الفلاحين الفقراء والمعدمين وكادحي الأحياء الشعبية الذين يشتغلون في إطار ما يسمى بالقطاع الغير مهيكل» وهو تحديد نتفق فيه مع الرفاق، ونعتبره حاسما لإغلاق الباب أمام كل غموض أو لبس. وهم إلى جانب الطبقة العاملة يشكلون، كما عبر الرفيق بحق، الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي وهم العمود الفقري لأي تغيير ثوري.

ثم يستمر ليؤكد على حاجة الطبقة العاملة وعموم الكادحين إلى بناء تنظيمهم السياسي المستقل عن باقي الطبقات[2]. ويقول إن هذا التنظيم الذي يستهدف القضاء على الرأسمالية في بلادنا لابد له أن يرتكز على الماركسية. وهو ما نعلن اتفاقنا التام والمطلق معه لأن النظرية الماركسية هي الفكر الوحيد القادر على إعطاء الطبقة العاملة في بلادنا وعالميا بوصلة وبرنامجا علميا يمكنها من انجاز مهمتها التاريخية أي: التغيير الاشتراكي للمجتمع، وبتعبير الرفيق «القضاء على الرأسمالية».

ويقول الرفيق، بحق، مستشهدا بلينين، إن ماركس وإنجلز وضعا حجر الأساس للعلم الذي على الشيوعيين أن يطوروه في مختلف الاتجاهات وإلا تخلفوا عن الحياة، ويضيف إنه

[2] يستعمل الرفيق هنا تعبير "المستقل عن باقي الطبقات الشعبية" مما يخلق بعض اللبس حول من هي الطبقات الشعبية بالجمع الموجودة في المجتمع إلى جانب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

«لا مفر من الاستفادة من اجتهادات القادة الشيوعيين» وهو الشيء الذي نتفق معه بشكل تام، على اعتبار أنه من الضروري الاستفادة مما راكمته الحركة العمالية والشيوعية من أفكار، والعمل بشكل دائم على تطوير الماركسية، مع الحفاظ على جوهرها الثوري والمادي الجدلي.

لكن الرفيق عندما يحدد ما الذي يعنيه بالقادة الشيوعيين يشير إلى ماو جنبا إلى جنب مع لينين! حيث يقول: « خاصة لينين وماو »، مما يجعلنا نطرح السؤال الآتي: هل فعلا ينتمي لينين وماو إلى نفس الفكر ونفس الممارسة ويدافعان عن نفس المشروع وعن نفس الطبقة؟

من وجهة نظرنا الجواب هو: كلا! إذ أن لينين منظر ومناضل ماركسي حقيقي، بكل ما تعنيه الكلمة من معنى الانتماء إلى مشروع البروليتاريا والاعتماد على نضالها المستقل وتنظيماتها الذاتية (النقابات، الأحزاب، لجان المعارك والسوفييتات) من أجل حسم السلطة السياسية وبناء المجتمع الاشتراكي، أفنى كل حياته في الدفاع عن النظرية الماركسية وبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وتمكينها من البرنامج والتكتيكات المناسبة لانجاز المهام التاريخية المنوطة بها، وهو ما تحقق سنة 1917 (25 أكتوبر) عندما قاد الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين إلى الاستيلاء على السلطة السياسية وتحطيم جهاز الدولة البرجوازي وإقامة دولة المجالس العمالية المستندة إلى الفلاحين.

أما ماو تسي تونغ فهو مناضل وطني قاد جيشا للفلاحين في نضال مسلح في البوادي، بعيدا عن الطبقة العاملة في المدن ودون مشاركتها النشطة وبدون الاعتماد عليها أو على حزبها المستقل. بل إنه عندما تمكن جيش التحرير الشعبي من الاستيلاء على السلطة عمل على منع تشكيل السوفييتات وسحق تلك التي كانت قد تشكلت (سوفييتات شنغهاي على سبيل المثال) ومنع أي تحرك مستقل للطبقة العاملة (انظر مقالة: الثورة الصينية 1949).

لقد دافع لينين عن أن تحرر العمال من صنع العمال أنفسهم، بينما نظرية ماو قائمة على جيش التحرير الشعبي الذي ينطلق من البوادي ويحاصر المدن .. الخ.

وبينما نجد لينين يصر على ضرورة النضال ضد الإقطاع والرأسماليين، نجد ماو تسي تونغ يدافع عن التحالف مع البرجوازية "الوطنية" و"الإقطاع المستنير" ..الخ.

ليس المجال، طبعا، كافيا لتحديد جميع أوجه الفرق الموجودة بين التصور اللينيني (أي الماركسي الثوري البروليتاري) وبين التصور الماوي (الفلاحي)؛ لذا سنكتفي بهذا ونعود إلى طرح سؤال آخر أكثر مباشرة على الرفاق في النهج الديمقراطي: ما الذي يمكن أن يستفيده الرفاق في النهج الديمقراطي وكل المناضلين الماركسيين في المغرب من فكر ماو تسي تونغ؟ هل اللجوء إلى البوادي وتشكيل القواعد الحمراء المتحركة؟ على افتراض صحة هذا الخيار نظريا وإمكانيته وفعاليته عمليا، ألا يرى الرفاق أن البادية المغربية لم تعد تشكل سوى أقل من 47%، ويوجد بها نسبة كبيرة من العمال الزراعيين البروليتاريينوالأجراء والفلاحين المعدمين والحرفيين الخ؟ مما يجعل الفلاحين، الذين كانوا يشكلون في الصين حوالي 80% من سكان البلاد، لا يشكلون في المغرب إلا نسبة تقل بكثير عن 40%.

أم سيستفيدون منه تشكيل جيش للفلاحين، أو الدعوة إلى التحالف مع "البرجوازية الوطنية"، الخ؟!

إن الانتماء إلى لينين والاستفادة منه تجعلنا مطالبين بالنضال إلى جانب الطبقة العاملة ووسطها ومن أجلها ومعها، ونحاول في كل حين الدفاع عن استقلاليتها وبناء أدوات نضالها وسلطتها والارتكاز على أشكال نضال الطبقة العاملة التقليدية (الإضرابات، المظاهرات، الإضراب العام والانتفاضة المسلحة.)، حتى عندما تكون الطبقة العاملة أقلية قليلة في المجتمع من الناحية الكمية، أو "جزيرة في محيط من الفلاحين" كما كان لينين يقول عن الطبقة العاملة الروسية.

إن الانتماء إلى لينين والاستفادة منه تجعلنا نرفض التصورات الغريبة عن طبقتنا التي تحكم على الطبقة العاملة بالعجز وتدعو إلى البحث عن طلائع أخرى، أو التوجه نحو الشعب/الفلاحين، كما كانت بعض التيارات تفعل في روسيا آنذاك، والتي وجه لها لينين نقدا حادا، فبالأحرى عندما تكون الطبقة العاملة أغلبية المجتمع ولا يكون الفلاحون سوى "طبقة" يتضاءل عددها باستمرار بسبب الزراعات العصرية التي تشغل الأجراء والإفلاس المفروض عليهم ...

نعتبر أنه ليس للحركة الثورة بالمغرب أي شيء تستفيده من تلك التصورات البرجوازية الصغيرة، الغريبة عن الماركسية، والتي لم تنشأ وتتطور إلا نتاجا لضعف الحركة الشيوعية والهزائم التي تعرضت لها الطبقة العاملة، في الصين وغيرها.

من وجهة نظرنا لقد حان للرفاق في النهج الديمقراطي أن يحسموا بشكل واضح هذا اللبس النظري على أساس تحليل علمي لطبيعة المشروع الذي يدافعون عنه وثانيا على أساس تحليل علمي للواقع المغربي في القرن الواحد والعشرين وليس على أساس تقديس المفاهيم التي أنتجت في سبعينيات القرن العشرين[3].

الرفيق عبد الله الحريف، الكاتب العام لحزب النهج الديمقراطي

مسألة الحزب أو "التنظيم السياسي"

في هذا السياق يقول الرفيق الحريف إنهم في النهج الديمقراطي يفرقون بين "الحزب" و"التنظيم السياسي"، ويضيف: "إننا نقول بالتنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين وليس الحزب لاعتبارين اثنين: أولا يمكن أن يفرز الواقع الموضوعي للصراع الطبقي جبهة قد تضم أكثر من حزب واحد يعبر عن مصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين، ثانيا أننا نقول بأن تشكل الشعب المغربي قد افرز مناطق لها خصوصيات اثنوثقافية، لذلك من المشروع أن تتوفر على تنظيمات سياسية خاصة بها تعبر عن مصالح الكادحين في هذه المناطق وتتوحد في إطار جبهة هي التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين."

وهكذا فإن الرفاق في النهج الديمقراطي لا يتحدثون عن الحزب لأنه "يمكن أن يفرز الواقع الموضوعي للصراع الطبقي جبهة قد تضم أكثر من حزب واحد"!! إن هذه الجملة بطبيعتها تفترض عكسها، إذ يمكن للواقع الموضوعي للصراع الطبقي ألا يفرز "جبهة"!! ثم أنه حتى إذا تحقق الاحتمال الأول وليس الثاني، أي إذا ما افرز الواقع الموضوعي جبهة قد تضم أكثر من حزب، فأنذاك لنطلق عليها اسم جبهة بكل بساطة، أما أن نبني خطوة سياسية تنظيمية على أساس احتمال ("يمكن"، "قد") فهذا خطأ فادح.

نقول هذا لأننا نرى أن جري الرفاق وراء تلك الـ "يمكن" والـ "قد" ووراء تلك الجبهة (مع تيارات أغلبها لا وجود له على الأرض) سيضيع عليهم وقتا ثمينا للعمل الجدي، خاصة وأن اغلب التيارات العصبوية الميكروسكوبية التي تنفخ أوداجها، على طريقة الضفدع الذي يريد أن يحاكي الفيل، ليست تحرك في الواقع ولو أصبعها الصغير لإنجاز مهمة بناء حزب عمالي حقيقي، وكل ما تتقنه هو الجري في المتاهات "النظرية" والإفرازات "الفكرية" والتنميقات الإيديولوجية حول المفاهيم والمصطلحات (انظر مثلا مضمون التقرير الذي صدر في نفس العدد ص: 6 عن الجامعة الصيفية).

إن ما ينبغي على كل تيار ماركسي واشتراكي جدي أن يقوم به هو العمل الآن وفورا على بناء جنين الحزب اللينيني ولو من خلايا أولية وعلى أساس مجموعة أو مجموعات صغيرة في البداية وتمكينها من كل مقومات التحول إلى الحزب الثوري المستقبلي، ونعني أساسا النظرية الماركسية والبرنامج الانتقالي الثوري والتصور السياسي الواضح والكوادر الماركسية المنخرطة في الصراع، دون انتظار

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الآخرين أو الغرق معهم في إفرازاتهم العقيمة التي لا تمتلك في اغلب الأحيان أية علاقة مع الواقع.

بعد ذلك "يمكن" لواقع أن "يفرز" أو لا "يفرز"، فإن "أفرز" جبهة لن يكون على الرفاق آنذاك سوى أن يسموها جبهة.

لا يتحدث رفاقنا في النهج عن الحزب لأن الواقع "قد" يفرز جبهة "قد" تضم أكثر من حزب واحد، فلنفترض أن الواقع أفرز تلك الجبهة التي "قد" تضم أكثر من حزب واحد، ماذا سيكون موقع الرفاق في النهج الديمقراطي فيها وهم لم يشكلوا حزبا وانتظروا ما يمكن للواقع أن يفرزه؟ هل سيسارعون آنذاك إلى إطلاق نقاش حول تشكيل الحزب للانخراط في تلك الجبهة أم ماذا؟

والسبب الثاني الذي يدفع الرفاق في النهج الديمقراطي إلى عدم الحديث عن الحزب (حسب تعبير الرفيق عبد الله الحريف دائما) هو "أن تشكل الشعب المغربي قد افرز مناطق لها خصوصيات اثنوثقافية لذلك من المشروع أن تتوفر على تنظيمات سياسية خاصة بها تعبر عن مصالح الكادحين".

مرة أخرى نجد نفس السبب الذي يجعل مسألة تشكيل الحزب ضرورة ملحة هو الذي يدفع الرفاق في النهج إلى عدم "الحديث عن الحزب" والاكتفاء بالحديث عن "التنظيم السياسي"، إذ من وجهة نظرنا نعتبر أنه بما أن "تشكل الشعب المغربي قد افرز مناطق لها خصوصيات اثنوثقافية" فإن هذا هو ما يفرض على الماركسيين أن يبذلوا كل جهودهم من اجل بناء الحزب البلشفي الذي يعبر عن مصالح الطبقة العاملة ومصالح الكادحين، بغض النظر عن الخصوصيات الاثنوثقافية، ويوجههم من خلال برنامج ثوري شامل على أساس طبقي يتجاوز الإثنيات والثقافات واللغة وغيرها. ألم تكن الاختلافات والخصوصيات الاثنوثقافية بل والدينية والعرقية ..الخ التي كانت تقسم الطبقة العاملة الروسية، هي التي جعلت لينين يؤكد على ضرورة الحزب الثوري الموحد؟ ألم يقف لينين بحزم ضد كل تلك المحاولات التي كانت بعض التيارات (البوند مثلا) تقوم بها من اجل تنظيم الطبقة العاملة على أسس عرقية أو قومية أو لغوية.

نعم يجب على الماركسي أن ينتبه بشكل كبير إلى خصوصيات الحقل الذي يشتغل فيه، لكنه يقوم بهذا بهدف توحيد صفوف الطبقة العاملة تنظيميا وسياسيا حول راية برنامج موحد، وحتى عندما تحاول بعض التيارات القومية البرجوازية والبرجوازية الصغرى تقسيم صفوف العمال والكادحين على أسس قومية فإن الماركسي يتدخل ليفضح تلك المناورات وينادي بوحدة العمل، بغض النظر عن العرق واللغة والجنس والخصوصيات الاثنوثقافية الخ.

إن الماركسية منذ بداياتها الأولى نظرية تدافع عن وحدة الطبقة العاملة عالميا في إطار حزب عالمي موحد للثورة (الأممية) فبالأحرى على المستوى القطري.

نرى أن ما يدفع الرفاق في النهج الديمقراطي إلى جعل إمكانية تشكيل جبهة في المستقبل واحترام الخصوصيات الاثنوثقافية سببا في عدم حديثهم عن الحزب، هو رغبتهم في توحيد قوى اليسار الجذري والمناضلين والتيارات الاشتراكية بعيدا عن العصبوية وبمراعاة لخصوصية كل منطقة، وهذا في حد ذاته دافع نبيل. لكن توحيد صفوف اليسار الجذري، من وجهة نظرنا، يتحقق بالطريقة الماركسية الحقيقية من خلال برنامج ثوري علمي موحد، وليس على أساس التنازلات للأوهام البرجوازية الصغيرة وضيق الأفق القومي.

وفي ما يخص «السيرورة الثانية» من بين السيرورات الثلاث، المشار إليها سابقا، يقول الرفيق عبد الله الحريف: «إنها ترتبط بحل التناقض الرئيسي بين الطبقة العاملة وعموم الكادحين وباقي الطبقات الشعبية من جهة، والكتلة الطبقية السائدة والنظام المخزني والامبريالية من جهة أخرى»

ويضيف: «إننا نعتبر أن الطبقات الوسطى تعاني من هيمنة الامبريالية والكتلة الطبقية السائدة ومن استبداد المخزن، لذلك فهي طبقات في مصلحتها التحرر من هيمنة الكتلة الطبقية السائدة والامبريالية ومن استبداد المخزن، وهي بالتالي مؤهلة موضوعيا للمساهمة في نضال التحرر الوطني والبناء الديمقراطي»، ويضيف أيضا: «إن النهج الديمقراطي يعتبر المرحلة الحالية هي مرحلة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي [...] وأن الأداة لحل هذا التناقض هي جبهة وطنية تضم الطبقة العاملة وعموم الكادحين والطبقة الوسطى»

نحن أيضا في رابطة العمل الشيوعي نعتقد أن موقع "الطبقات الوسطى" (أو بتعبير أدق البرجوازية الصغرى) إلى جانب التغيير الثوري وأنه يجب على الطبقة العاملة أن تقودها ورائها، لكن تصورنا لهذه المهمة يختلف تماما عن تصور الرفاق في النهج الديمقراطي، إلا أنه وقبل أن ندخل في التفصيل في طرح تصورنا وأسسه النظرية، نرى من اللازم البدء بتوضيح موقفنا من بعض القضايا الهامة الواردة في كلام الرفيق:

أولا: يستعمل الرفيق مصطلح "الكتلة الطبقية السائدة" للدلالة على تكتل مفترض بين طبقتين، هما: "البرجوازية الكمبرادورية والملاكين العقاريين الكبار."[4]

وهي النظرة التي تضع مختلف مكونات الطبقة السائدة الواحدة منها إلى جانب الأخرى وتصور العلاقة بينها باعتبارها تحالف بين طبقات مختلفة، الشيء الذي نعتبره خطأ إذ أن كل عناصر الطبقة السائدة هي جزء من طبقة واحدة مالكة لوسائل الإنتاج (الأرض والآلات) والرأسمال المالي، تختلف فيما بينها فقط فيما يخص شكل أو الطريقة التي تستولي من خلالها على فائض القيمة، لكنها جميعا أجزاء من طبقة سائدة واحدة، والنمط السائد الذي يحدد وجودها هو نمط الإنتاج الرأسمالي (التبعي).

ليست هناك أية حجة موضوعية واقعية للدفاع عن هذا التصور القائل بوجود طبقات متعددة سائدة متحالفة مع بعضها البعض، في إطار تكتل. ليس للطبقات الاجتماعية وجود بدون أنماط إنتاج محددة، إذ أن الطبقات لا توجد في المجرد. وبالتالي فإن تعدد الطبقات السائدة يعني تعددا لأنماط الإنتاج السائدة، نمط إنتاج خاص للبورجوازية "الكومبرادورية" ونمط إنتاج خاص للملاكين العقاريين، الخ. وهذا غير صحيح.

إن لجوء ماو والماويين إلى الفصل المصطنع بين البورجوازية من جهة وبين "البورجوازية الكومبرادورية" والملاكين العقاريين من جهة أخرى، بل وحتى الاضطرار إلى فبركة نوع خاص من البورجوازيات هو "البورجوازية الكومبرادورية"، لم يكن نابعا من اعتبارات نظرية وواقعية بل فقط من اعتبارات تكتيكية هي الرغبة في خلق تحالف مع نوع من البورجوازية (أطلق عليها اسم الوطنية، والتقدمية وغيرها من الأسماء اللطيفة) ضد نوع آخر من البورجوازيات (أطلق عليها اسم التبعية الخ).[5]

سوف نكتفي هنا بهذه الأسطر، نظرا لضيق المجال، على وعد أننا سوف نعود إلى هذا الموضوع لاحقا في أعداد أخرى بتفصيل أكبر. لننتقل إلى نقاش المصطلح الآخر: "النظام المخزني".

يضع الرفاق "النظام المخزني" إلى جانب "الكتلة الطبقية السائدة" وكأنه كيان قائم بذاته.

بينما هو في الواقع ليس سوى أداة في يد الطبقة المسيطرة، بالرغم من كل مظاهر الاستقلالية التي قد تبدو عليه.

إن الدولة (الموظفون، الجيش، البوليس، الخ)، وفق التحديد الماركسي، هي أداة للسيطرة الطبقية في يد طبقة محددة، والدولة المغربية بيروقراطيتها المدنية والعسكرية هي أداة للسيطرة الطبقية في خدمة الطبقة الرأسمالية السائدة، كبقية طبقات المجتمع الأخرى، وليست طبقة قائمة بذاتها.

إن "المخزن" أي جهاز الدولة (البوليس

[4]: انظر على سبيل المثال: فؤاد الهلالي في مقاله" في الوضع السياسي الراهن، ملاحظات حول مقال "الوضع الراهن ومهامنا" (المنشور على صفحات الموقع الإليكتروني للنهج الديمقراطي)، حيث يقول: "تتشكل الكتلة الطبقية السائدة من طبقتين أساسيتين هما: "البرجوازية الكمبرادورية والملاكين العقاريين الكبار وتتداخل وتترابط بشكل عضوي مصالح الطبقتين وأنشطتها الاقتصادية ومصالحها الإستراتيجية المرتبطة أشد الارتباط بسيادة نظام الرأسمالية التبعية".

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والجيش والبيروقراطية والمؤسسة الملكية)، شكل من أشكال الأنظمة البونابراتية، والتي سبق لماركس منذ زمن بعيد أن حلل طبيعتها[6]. وهو أداة للسيطرة الطبقية في يد الطبقة الرأسمالية وليس كيانا فوق الطبقات أو موجود إلى جانب الطبقات، بالرغم من كل محاولاته للظهور بتلك الصورة.

نعم إن جهاز الدولة هذا (خاصة المؤسسة الملكية) ما زال يحتفظ بطقوس متخلفة قروسطوية (الراعي والرعية، البيعة، الحق الإلهي النسب الشريف، الخ) إلا أنه يحتفظ بتلك الطقوس بالضبط من أجل ممارسة مهمته في تأبيد سيطرة الطبقة الرأسمالية السائدة بشكل أكثر فعالية.

هذا فيما يخص هذين المصطلحين أما فيما يخص الطبقات الوسطى وكيفية جعلها تؤدي دورا في العملية الثورية فإن الرفاق يعتقدون أن ذلك يتم من خلال تشكيل "جبهة وطنية" معها. يبدو هذا الطرح منطقيا **في المجرد**، لكنه من وجهة نظرنا لا يصمد أمام التحليل الملموس والتجربة التاريخية.

أولا إن "الطبقات الوسطى" ليست طبقة منسجمة، مثل الطبقة العاملة، بل هي خليط غير متجانس من الفئات الاجتماعية بعضها أقرب من حيث موقعها الاجتماعي وظروفها المعيشية إلى الطبقة العاملة، بل أحيانا يكون وضعها أسوأ من وضع بعض شرائح الطبقة العاملة (العمال المؤهلون وذوي التنظيم النقابي القوي.. الخ)، ونعني بهم صغار أصحاب الحوانيت وفقراء الفلاحين وصغار الموظفين ومن شابههم، وهؤلاء يشكلون حلفاء موضوعيين للطبقة العاملة يجب العمل على لفهم تحت راية البروليتاريا.

وبعضها أقرب إلى الطبقة السائدة من حيث موقعها وظروف عيشها وطريقة تفكيرها.. الخ (الأطباء، المهندسون، المحامون، التجار المتوسطون، أصحاب المقاولات المتوسطة.. الخ)[7]. وبالتالي من غير الصحيح علميا الحديث عن "الطبقات الوسطى" هكذا بالتعميم وعن التحالف معها الخ.

ثانيا: ما هو شكل ومضمون تلك "الجبهة الوطنية" **التي ستضم الطبقات الوسطى والطبقة** العاملة وعموم الكادحين؟ هل ستكون جبهة بين أحزاب الطبقة الوسطى وبين أحزاب أو حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين؟ إذا كان هذا هو المقصود، فإن هذا بكل بساطة مستحيل، نظرا لأن عدم انسجام الطبقات الوسطى يجعلها عاجزة عن إفراز أحزاب سياسية تعبر عن مصالحها، وليس لديها مشروع طبقي واضح وبالتالي خط سياسي واضح يمكن الاستناد عليه لتشكيل حزب يعبر عن مصالحها وهذا ما يجعل الممثلين السياسيين لهذه الطبقة يعتمدون على خليط من الآراء الإصلاحية بل والرجعية بشكل واضح (الدعوة إلى الرجوع إلى ماض سعيد مفترض كانت فيه الرأسمالية نزيهة والمنافسة حرة.. الخ) **والشعبية** إلى **الرأسمالية** الفارغة من كل معنى واقعي، وينتهون في النهاية إلى الاندماج بالدولة مدافعين مستميتين عن "الثوابت" ضد شرائح الطبقة الوسطى (وخاصة الكادحة منها) **بالذات**.

إن "جبهة" من هذا القبيل لن تكون إلا جبهة **مع** بعض محترفي السياسة والوصوليين **والإصلاحيين**، وليس جبهة مع الطبقة الوسطى.

هل ما قلناه أعلاه يعني أننا ضد "التحالف" الطبقة الوسطى؟ كلا على الإطلاق! لكن نظرتنا إلى كيفية "التحالف" مع الطبقات الوسطى يختلف تماما عن نظرة الرفاق في النهج الديمقراطي. إننا نعتقد أن الطبقة العاملة يمكنها أن تجر ورائها البرجوازية الصغرى ليس من خلال "جبهات شعبية" مع السياسيين الوصوليين، الذين يزعمون التعبير عن الطبقات الوسطى، والحدود الدنيا البرنامجية، وتقديم التنازلات لهم؛ بل من خلال طرح برنامج اشتراكي ثوري يوضح للبرجوازية الصغرى أن الطبقة العاملة حينما ستستولي على السلطة وتؤمم الابناك والقطاعات الاقتصادية الكبرى، ليس في نيتها على الإطلاق الاستيلاء على المشاريع الصغرى وتأميم الحوانيت والمقاولات الصغرى والملكيات الصغرى للأرض وما شابهها، كما يزعم أعداء الاشتراكية والماركسية.

ونوضح لها أنه باستيلاء الطبقة العاملة **على الابناك** سوف يتخلص قسم كبير من صغار المنتجين من الديون الرهيبة التي تثقل كاهلهم وتحكم عليهم بالبؤس الأبدي وفي المقابل سوف تقدم لهم قروض بفوائد مناسبة وسوقا مضمونة لمنتجاتهم، كما سوف توفر لهم ولأبنائهم التطبيب المجاني والتعليم المجاني ذي الجودة العالية.

وهذا ما كنا قد شرحناه في وثيقة إعلان المبادئ حيث نقول: «إن مصادرة الأراضي الكبرى وتأميمها هو الشرط الأساسي لتقسيمها على الفلاحين وتشكيل التعاونيات الفلاحية الاختيارية، بارتباط مع الصناعة الغذائية **المؤممة والموضوعة تحت رقابة العمال**.

لا يمكن للفلاحين أن يستفيدوا من ايجابيات أشغال البنية التحتية (الطرق، النقل، الكهربة، الآليات، المستودعات، الموانئ، أنظمة الري..) إلا في إطار مخطط اشتراكي للإنتاج. إن تأميم النظام المالي سوف يضمن لهم الحصول على قروض **بفوائد** مخفضة لتمويل مشاريعهم»

طبعا لن تضمن لهم الدولة العمالية الحفاظ المصطنع على ملكياتهم ضد القوانين الموضوعية التي تحكم عليهم بالفناء (أفضلية المؤسسات الصناعية الكبرى والقطاعات الاقتصادية الكبرى على الصغرى) لكنها ستضمن لهم عدم تعرضهم للنهب والحيل التي يتعرضون لها في ظل النظام الرأسمالي. لأن القطاعات الكبرى والاستغلاليات الكبرى هي الأساس الذي سيبنى على أساسه المنتجون الأحرار الاشتراكية، ستحاول الطبقة العاملة أن تقنعهم بأن التشبث بالملكية الصغرى مضيعة للوقت، لكن دون أن تنزعها من أيديهم بالقوة، فالتطور الموضوعي كفيل بذلك، إلا أنها ستضمن لهم في المقابل منصب شغل قار **وباجر كاف وحقوق كاملة**.

نعم سوف تجرح الطبقة العاملة مشاعرهم الرقيقة عندما ستحرمهم كليا من الاستغلال الوحشي الذي يمارسونه على العمال، وخصوصا الأطفال، في مشاغلهم وورشاتهم، لأن مكان الأطفال هو المدارس واللعب، أما العمال الراشدون الذين يعملون لديهم الآن مقابل أجور الجوع فلن يكون هناك ما يمنعهم من مغادرة تلك الورشات الكئيبة إلى المصانع الحديثة المؤممة والموضوعة تحت الرقابة العمالية حيث يتمتعون بحقوق اكبر وظروف **عمل أفضل**.

بهذه الطريقة، وبهذه الطريقة وحدها يمكن ضمان تحالف وثيق مع "الطبقات الوسطى" وليس من خلال الدخول في تحالفات جبهوية مع "ممثلين"، لا يمثلون إلا أنفسهم ويمثلون على الجميع، والغرق في مفاوضات ونقاشات ماراطونية حول الحدود الدنيا و...الخ.

لقد حاولنا في هذا الأسطر أن نقدم الخطوط العريضة لموقفنا من بعض أهم تصورات الرفاق في النهج الديمقراطي، ونشير في الختام إلى أننا لسنا نسعى بكتابتنا لهذا المقال إلى إعطاء الدروس للرفاق أو المزايدة عليهم أو ما شابه، بل هدفنا الأوحد هو فتح نقاش رفاقي معهم هدفه تطوير تجربتنا الجماعية وخدمة قضية التغيير الاشتراكي في هذا البلد وعالميا.

جريدة الشيوعي
تصدرها رابطة العمل الشيوعي
الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي

[6] انظر رائعته: "الثامن عشر من برومير لويس بونابرت"

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

انتفاضة يونيو المجيدة، الأحداث والدروس

« في كل إضراب يكمن تنين الثورة »

(تتمة الصفحة: 01)

كل هذا كان متواريا إبان فترة الازدهار النسبي للاقتصاد الرأسمالي العالمي، لكن الانحسار الاقتصادي الطويل الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال عقد السبعينات، انعكس على المغرب على شكل تدن في مردودية العديد من القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها قطاع الفوسفاط، الذي تقلصت إنتاجيته بنسبة 5,4%، إذ انتقلت في شهر نونبر من أزيد من 26 مليون طن، إلى أقل من 16 مليون طن، إضافة إلى انخفاض مبيعاته في السوق العالمية. كما عرف الميزان التجاري عجزا كبيرا حيث سجل تفاوتا ملحوظا بين قيمة الصادرات (24,4 +%) وقيمة الواردات (33,7+ %). بينما شهد التمويل الخارجي، سنة 1981، تطورا بلغ 55% مقارنة مع سنة 1980، بحيث بلغ 14,2 مليون درهم.

أمام هذا الوضع قرر الحاكمون تعريض العمال والفلاحين وعموم الكادحين للمزيد من التجويع والاستغلال، فطبقت سياسة تقشف قاسية أدت إلى المزيد من ضرب القدرة الشرائية للفقراء وتصاعد البطالة التي بلغت مليون ونصف المليون عند نهاية سنة 1980.

جاءت تلك الإجراءات التقشفية الإجرامية نتيجة لرغبة الطبقة السائدة في تحميل الفقراء والمضطهدين، أي أكثر الفئات هشاشة وانسحاقا، ثقل الأزمة، إذ أن الكادحين هم بطبيعة الحال من عليهم دائما أن يتحملوا تبعات أزمة نظام أعدائهم الطبقيين، في سبيل "المصلحة العامة" و"مصلحة الوطن"، الخ وهي نفس الترهات التي تتردد الآن على مسامعنا والاقتصاد يغرق في مستنقع أزمة عميق، فما أشبه اليوم بالبارحة!

على خلفية هذا الوضع قررت نقابة الاتحاد المغربي للشغل خوض إضراب عام يوم 18 يونيو 1981، ساندته الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، حيث أصدر مكتبها التنفيذي يوم 17 يونيو 1981 بلاغا يدعو فيه الجماهير العمالية إلى المشاركة في إضراب 18 يونيو. لكن حكومة الحسن الثاني تعاملت معه بالتعنت والإصرار على مواصلة حربها الطبقية، مما دفع بالكنفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الدعوة إلى إضراب عام وطني يوم 20 يونيو 1981. وقد كان المطلب الجوهري لهذا الإضراب هو: الإلغاء الفوري الكلي والضروري لكل الزيادات التي عرفتها المواد الاستهلاكية الأساسية في 28 ماي 1981.

كان الإضراب ناجحا، فالحركة الاقتصادية في الدار البيضاء شلت بأكملها، حيث توقفت وسائل النقل عن الحركة وتوقفت الآلات في المعامل عن الدوران. طبعا، فالعمال هم من يحركون بسواعدهم كل القطاعات في المجتمع، وبدون قوة عملهم لا يمكن لأي قيمة أن تضاف أو عجلة أن تدور أو آلة أن تتحرك! وقد انخرطت في الإضراب وشاركت فيه النقابات الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين والنقابة الوطنية للتعليم العالي والاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

للإضراب العام أهمية عظمى لأنه يساهم في تحسيس العمال بقوتهم وبوحدتهم، ولكونه يطرح على المجتمع سؤال: "من السيد هنا؟ هل مالكو وسائل الإنتاج الطفيليون، الذين لا دور لهم في المجتمع إلا امتصاص دم العمال ومراكمة الثروات على حسابهم، أم الطبقة العاملة؟" كما أنه، وهذا هو الأساس، يطرح بشكل واضح مسألة ازدواجية السلطة. **ففي كل إضراب يكمن تنين الثورة.**

لقد جاء هذا الإضراب تتويجا لموجة من النضالات الجماهيرية العارمة في العديد من القطاعات والمواقع الإنتاجية الأساسية مثل الفوسفاط، والسكك الحديدية، والنسيج، ومعامل إنتاج السكر، وقطاع الموانئ، والتبغ، والصناعات الحديدية، والبترولية، والغذائية. انضم إليها رجال التعليم والصحة وقطاع الأبناك، والشبيبة المدرسية وطلاب الجامعات والتجار الصغار، كما ساهم الفلاحون في حركة الاحتجاج ضد حرمانهم من الأرض(فلاحو قرية أحد كورت، فلاحو جماعة أولاد سعيد الواد، فلاحو قبائل الأوداية).

وكان النجاح الباهر الذي حققه صفعة مدوية في وجه الطبقة السائدة وكل شعارات "السلم الاجتماعي"، فقرر النظام الدكتاتوري التدخل ليفرض على العمال وأصحاب الدكاكين العودة إلى العمل. فشن **حرب السلطات في إكراه** أصحاب الدكاكين على فتح محلاتهم، وإكراه عمال الحافلات على استئناف عملهم، كما بدأت قوات البوليس في تشتيت الشباب والعمال المجتمعين في الأحياء والمقاهي. لكنها فشلت فانضمت إليها قوات الجيش والدرك الملكي والقوات المساعدة على متن الشاحنات العسكرية والمروحيات.

ارتكبت قوات القمع جرائم كبيرة في حق أبناء الشعب الأعزل، مما دفع بالجماهير إلى تحويل الإضراب إلى تظاهرات شعبية عارمة ضد هذه الاستفزازات وللتعبير عن سخطهم على الأوضاع وضد التجويع والاستبداد. آنذاك صارت شوارع البيضاء في يد الجماهير، التي اجترحت بطولات عظيمة وعبرت عن شجاعة كبيرة في تحدي القمع.

لقد كانت انتفاضة 20 يونيو 1981، من القوة والحدة بحيث جعلت العديد من رجال الأعمال ومختلف الفئات البورجوازية وكذا مسئولين سامين في الدولة يتملكهم الفزع والرعب، ومنهم من كان يستعد للهرب "بأمواله" **إلى الخارج**.

لو توفر آنذاك حزب ماركسي ثوري، ذو مصداقية في أعين الجماهير، وبرنامج انتقالي واضح، لتم توجيه تلك الطاقة النضالية نحو تشكيل المجالس العمالية والشعبية المنتخبة التي تسهر على تسيير الانتفاضة والمتاريس، ولتمت الدعوة إلى تسليح الجماهير لمواجهة القمع الذي كانت قوى الظلام تحضره ضدها. **لو توفر مثل** ذلك الحزب لكان من الممكن توسيع مدى الانتفاضة الجماهيرية إلى مدن أخرى، وإلى العاصمة الرباط على وجه الخصوص. **كان من** الممكن ومن الضروري آنذاك أن يتم التآخي مع الجنود العاديين، أبناء الفلاحين والفقراء، والذين يكتوون هم أيضا بنار الغلاء والقهر، ليوجهوا بنادقهم إلى صدور أعدائهم وأعداء الشعب، وليس إلى صدور الجياع المنتفضين. كما أنه لو توفر مثل ذلك الحزب لكان من الممكن أن تتم الدعوة إلى تضامن عمالي أممي مع المنتفضين، **الخ**.

لكن مثل ذلك الحزب لم يكن موجودا[1]، مما حكم على الانتفاضة الرائعة بالفشل. تمكنت الدولة البورجوازية من استعادة زمام المبادرة فنظمت حملة قمع دموي رهيب ضد الشعب **الأعزل**. انطلقت موجة من القتل الجماعي حيث استعملت الذخيرة الحية، استهدف حتى النساء والأطفال الذين كانوا يطلون من أسطح المنازل، واستمر استعمال العنف الدموي إلى حدود يوم 21 يونيو.

لم يكن هؤلاء الكادحون مسلحين، بل لم يكن باستطاعتهم حتى الدفاع عن انفسهم، لكن بالرغم من ذلك (وفي الواقع بسبب ذلك) شن نظام الحسن الثاني ضدهم حملة قمع دموي **بالرصاص الحي**.

طوقت قوات الجيش كل الأحياء بمدينة الدار البيضاء بالدبابات والسيارات العسكرية، وكانت أول ضحية سقطت بفعل إطلاق الرصاص طفلة بدرب غلف عمرها 12 سنة، ليبدأ حمام الدم في جل أزقة وشوارع الدار البيضاء. وقد بينت التحريات فيما بعد أن الرصاص كان يستهدف الرأس والصدر **والقلب**. وقد رمي هؤلاء الشهداء في حفر بشكل جماعي، في مقابر جماعية سرية من بينها ثكنة عسكرية تابعة لرجال المطافئ بالقرب من الحي

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المحمدي، وتقول بعض التقارير إن بعضهم دفنوا وهم كانوا ما يزالون يئنون من جراحهم.

كانت المجزرة رهيبة وكان عدد الشهداء كبيرا، وقد قدرت الجمعيات الحقوقية عدد القتلى بأزيد من 1000 قتيل، كل مطالبهم ما يكفي من الخبز والحليب لأبنائهم.

هذا إضافة إلى مئات الاختطافات والاعتقالات، حتى وصل عدد المعتقلين إلى حوالي 26 ألف معتقل! اعتقلوا بدون محاكمة وفي شروط لا إنسانية مما أدى إلى موت العديد منهم (قتل العديد من المعتقلين في المقاطعة 46، التي أصبحت فيما بعد مقرا لعمالة سيدي البرنوصي زناتة من جراء الاكتظاظ والتعذيب). ووزعت محاكم الكتاتير قرونا من السجن على الأبرياء، حيث أن غرفة جنائية واحدة وزعت ما مجموعه 1400سنةسجنا!!

الـــــــدروس:

ليس سرد الأحداث التي وقعت كافيا في حد ذاته لكي نخلد ذكرى أخواتنا وإخواننا وأبناءنا الذين سقطوا بالمئات يوم 20 يونيو وقبلها وبعدها، كما لا يكفي البكاء أو الشكوى. إن ما ينبغي علينا فعله حقا هو تطبيق وصية سبينوزا الذي قال: "عند حدوث الأمور الجلل لا تضحك لا تبك ولا تشتكي، بل افهم".

إن أعداءنا الطبقيين استخلصوا العديد من الدروس من هذه الانتفاضة، والتي يضيق المجال لذكرها في هذا المقال[2]. ونحن أيضا علينا أن نستخلص الدروس الضرورية لمواصلة النضال من أجل القضاء على نظام الاستغلال والقهر والاستبداد، ومن أجل أن يكون هذا الوطن للجميع. وفي هذا السياق سوف نعمل على الإدلاء ببعض الخطوط العريضة لبعض الدروس التي نرى أنها هامة جدا لمستقبل النضال العمالي الثوري في بلادنا.

إن المرحلة التي نقف على أعتابها هي مرحلة الثورات والثورات المضادة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وبالتالي فإن مسألة استخلاص الدروس ليست ترفا فكريا، بل مهمة جدية وراهنية إلى حد بعيد. ويمكن لكل من ما يزال يشك في هذا الواقع أن ينظر إلى الأمثلة المتتالية التي تقدمها لنا الطبقة العاملة العالمية والشعوب المقهورة في العديد من مناطق العالم: قيرغيستان، تايلاند، اليونان، الخ.

الجيش الذي لا يستفيد من هزائمه ولا يتعلم من أخطاءه محكوم بأن يكررها، وهذا القول الصحيح فيما يتعلق بالحروب بين الجيوش يصدق أيضا على الحروب بين الطبقات، والفرق الوحيد هو أن الهزيمة التي تتكبدها الطبقة العاملة في خضم الصراع الطبقي تكلفها أكثر بكثير من الخسائر التي قد تتكبدها الجيوش المهزومة. تقول الأغنية الشهيرة: أنظر يا رفيقي إلى الدم واعلم أن أيادي الهمجية لا ترحم! وهذا صحيح بشكل تام. إن أيدي الهمجية لا ترحم، فعندما ينهض الفقراء للدفاع عن أنفسهم ضد الاستغلال والقهر يتحرك كل كلاب المجتمع القديم وذئابه المسعورة لسحقهم. فترتكب كل الفضاعات. إلا أنه يمكن تخطي الدروس يمكن من تفادي تكرار الأخطاء، فتكون الخسائر قليلة، وتصبح العملية الجراحية الرامية إلى استئصال سرطان الرأسمالية من جسد المجتمع أقل إيلاما.

والجدير بالذكر أن منظمة إلى الأمام كانت قد استخلصت العديد من الدروس من تلك الانتفاضة وهو ما يؤكد عليه الرفيق الصعيب حسن في مقاله الهام "**العمل في الأحياء الشعبية تقييم وآفاق**"[3]. حيث كانت عاملا مهما في بداية تخليص الرفاق من بعض الأخطاء ذات الأصول الماوية التي طالما شكلت الأساس في تصورهم، من قبيل "الكفاح الثوري الجماهيري في مسيرة الحرب الشعبية الطويلة" و"القواعد الحمراء المتحركة"[4]، إلى الدعوة إلى الالتحاق بالبوادي لتشكيل "جيش التحرير الشعبي" من الفلاحين وبعض المثقفين الثوريين. الخ. حيث رفعت المنظمة شعارا جديدا هو: "من أجل منظمة ماركسية-لينينية طليعية صلبة ومتجذرة في الطبقة العاملة والفلاحين". يقول الرفيق الصعيب في هذا الصدد: "كان يفترض لإنجاز هذا الشعار وترجمته على أرض الواقع, البحث في كل السبل التي تؤدي إلى ذلك, واستغلال كل الشروط والإمكانيات النضالية المتوفرة التي تفسح المجال وتفتح آفاق العمل للالتصاق بالطبقات الأساسية الكادحة, فبحكم الموقع الطبقي المتميز الذي تحتله الأحياء الشعبية حيث تقطنه جماهير غفيرة من الكادحين والمهمشين واحتياطيا هائلا لجيش العاطلين عن العمل وأشباه البروليتاريا, ونظرا للتواجد المكثف للفئات العمالية والبروليتارية العاملة بالمصانع الكبرى والمتوسطة والصغيرة وورشات الإنتاج الأساسية والموانئ, ارتأت المنظمة في إطار خطتها التكتيكية من أجل الالتصاق بهذه الفئات, تسهيلا لمهمة التجذر وسط الطبقة العاملة, أن يرتبط أطر ومناضلو المنظمة بهذه الجماهير في الأحياء الشعبية والعمل على إفراز طلائع عمالية من خلال الالتحام بهم في صيرورة النضال الطبقي واليومي.

فكانت مهمة العمل في الأحياء الشعبية مهمة مساعدة أو مكملة لمهمة التجذر وسط الطبقة العاملة, أو بعبارة أخرى كتاكتيك غير مباشر للارتباط بها." ويؤكد أنه: "لم يحصل التحول النوعي في التوجه للعمل في الأحياء الشعبية برؤية سياسية وإستراتيجية جديدتين إلا مع الانتفاضة الشعبية بالبيضاء في يونيو 1981 حيث أبانت هذه الانتفاضة المجيدة عن طاقات نضالية زاخرة وكبيرة في الأحياء الشعبية, كشكل من أشكال العنف الثوري الجماهيري المنظم[5].

وعودة إلى سياق حديثنا نقول إن: أول الدروس التي نستخلصها هي أن الجماهير الكادحة من عمال وربات البيوت وصغار التجار والحرفيين، تختزن طاقات هائلة يمكنها إن توفرت القيادة الصحيحة أن تقضي على النظام الرأسمالي القائم بالمغرب. ونخص بالذكر العمال وشباب الأحياء وشباب المدارس والجامعات، الذين شكلوا القوة المحركة للانتفاضة، وبالتالي ينبغي على المناضلين الثوريين أن يولوا هذه الفئة من المضطهدين والمقهورين اهتماما كبيرا، والعمل على الانغراس فيها وتمكينها من بديل ثوري ينقذها من التدمير الذاتي والمخدرات والسقوط في أيدي المافيا والإرهاب، ويقدم لها قضية نبيلة تعيش من اجلها.

والدرس الثاني الهام جدا هو أن الانتفاضة فن حقيقي، كما كان ماركس ولينين يحبان تسميتها، وليست مجرد نزهة. وبالتالي يجب التعامل معها بكل جدية. ينبغي توفير خطة عمل وبرنامج واضح للمنتفضين. لكن قيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ليس فقط لم يوفروا مثل هذه الخطة وهذا البرنامج، وليس فقط هم عاجزون عن توفيره، بل إنهم فوجئوا هم أيضابالانتفاضة، التي أخذتهم على حين غرة. فالكونفدرالية الديمقراطية للشغل لم تصدر أي نداء للتظاهر، ومسئولوها الوطنيون والمحليون مكثوا في مقراتها إلى أن تم اعتقالهم هناك. وتفيد التقارير أنه لم يتم اعتقال أو توقيف أي من مناضلي الاتحاد الاشتراكي أو الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في المظاهرات.

انتفاضة جماهير سيدي إفني مقدمة إنتفاضات مستقبلية

ينبغي علينا نحن الماركسيين أن نستعد للانتفاضات المستقبلية بكل جدية، وذلك من خلال صياغة برنامج ثوري واضح، وشعارات مطلبية تكشف مطالب الجماهير على المستوى الاقتصادي والسياسي وتربط النضال من اجلها بالنضال من اجل حسم السلطة السياسية من

---

[2]: نكتفي فقط بالإشارة إلى ومن بين أولى الخطوات التي قامت بها الدولة المغربية لمحاصرة مثل هذه التحركات الجماهيرية والتحكم فيها كانت تقسيم مدينة البيضاء إلى أربعة عمالات سنة 1981، ثم خمسةسنة 1985، و6سنة 1990، الخ.

[3]: المنشور على موقع الحوار المتمدن على هذا الرابط: http://www.ahewar.org//debat/show.art.asp?t=&aid=8578

[4]: انظر على سبيل المثال: **الوضع** الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية اللينينية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

طرف الطبقة العاملة؛ ينبغي علينا أن نستعد للانتفاضات المستقبلية بالإنغراس في وسط جماهير الطبقة العاملة في المعامل والنقابات والأحياء الفقيرة؛ ينبغي علينا أن نستعد لها بتكوين اطر ثورية من بين الشباب العمالي والفقير، لكي يوفروا القيادة المطلوبة لتوجيه النضال الشعبي نحو النصر.

لقد كان هؤلاء الفقراء الرائعون، هؤلاء الرجال والنساء والشباب والأطفال، الذين خرجوا في شوارع البيضاء يتحدون القمع والطغيان يمتلكون تصورا واضحا عن ما يرفضونه لكنهم لم يكونوا يمتلكون أي تصور عن البديل الذي يناضلون من اجله. لكن مهمة توفير ذلك البديل تقع على كاهل المناضلين العماليين الثوريين.

أما الدرس الثالث فهو كون الإضراب العام يشكل أهم سلاح في يد الطبقة العاملة للدفاع عن نفسها ضد الغلاء والاستغلال. إنه الشكل النضالي الذي يجعل الطبقة العاملة تفهم أنها طبقة قوية فعلا، إذ بتوقفها عن العمل تتوقف كل حركة في المجتمع وتشل كل الأنشطة. الإضراب العام، الذي تخوضه النقابات جميعها شكل أساسي لمواجهة الغلاء والاستغلال والبطالة والاستبداد، وبالتالي ينبغي علينا أن نستمر دائما في الدعوة داخل النقابات وخارجها إلى الرد على كل اعتداء ضد الطبقة العاملة وعموم الكادحين بتنظيم إضراب عام وطني!

لكن مع ذلك علينا أن ننشر الوعي بين العمال بأن الإضراب العام غير كاف، لأنه ليس سوى وسيلة، وليس هدفا في حد ذاته، كما يتوهم الإصلاحيون والفوضويون والعصب. إن الإضراب العام يطرح سؤال من السيد هنا!

ويؤكد على أن الطبقة العاملة إذا قررت أن تتوقف عن العمل فإنه ليس من الممكن لأية عجلة أن تدور، أو دولاب أن يتحرك. لكنه إذ يطرح مسألة السلطة فإنه لا يقدم عنها أية إجابة، مما يستلزم توفر قيادة ثورية ببرنامج انتقالي قادر على تقديم الإجابة عن مسألة السلطة السياسية.

من الضروري مصاحبة الإضراب العام الوطني، خاصة في حالة ارتقاءه إلى انتفاضة ثورية جماهيرية، بتشكيل لجان إضراب، لجان معارك، في الأحياء العمالية والمعامل والمدارس والجامعات، بقيادة موحدة منتخبةديمقراطيا في جموعات عامة جماهيرية. يجتمع هؤلاء الممثلون المنتخبون ديمقراطيا على صعيد كل مدينة مع ممثلي المدن الأخرى على الصعيد الجهوي والوطني. وتكون مهمتها ليس فقط رفع المطالب بل أيضا وعلى الخصوص التحضير لحسم السلطة الفعلية.

إن ما كان ينقص خلال انتفاضة البيضاء، إضافة إلى الحزب الثوري، هو المجالس العمالية التي في إمكانها تنظيم السيطرة على القطاعات الاقتصادية الحيوية والسلطة السياسية، والتي توجه دعوة إلى عمال وفلاحي باقي أجزاء الوطن إلى الانتفاض، وإلى الجنود العاديين إلى التآخي مع إخوانهم وأخواتهم الفقراء، ثم ا لدعوة إلى الطبقة العاملة في منطقة المغرب الكبير إلى السير على نفس الدرب من أجل إسقاط أنظمة القهر والتخلف الرأسمالية وبناء فدرالية اشتراكية في منطقة المغرب الكبير، إضافة إلى دعوة إلى الطبقة العاملة العالمية، بدءا من الطبقة العاملة الإسبانية والفرنسية التي تتكون في جزء هام منها من عمال ذوي أصول مغربية ومغاربية، إلى تنظيم التضامن الأممي معها.

الدرس الرابع هو أن علاقة النقابي بالسياسي علاقة وثيقة خاصة في ظل الأنظمة الدكتاتورية فأي مطلب ولو اقتصادي بسيط يصطدم مباشرة بطبيعة النظام الدكتاتوري ويطرح مسألة الحرية السياسية والديمقراطية على الطاولة. مما يفترض طرح برنامج انتقالي، ينطلق من أشد مطالب الجماهير إلحاحا: الغلاء، البطالة، الديمقراطية، الخ ويوسع أفقها.

لقد بدأ النضال على أسس اقتصادية "خالصة" (ضد ارتفاع الأسعار) ثم سرعان ما تحول موضوعيا إلى نضال سياسي، إلى انتفاضة حقيقية ضد الدكتاتورية وجهاز دولتها. لأنه في ظل الأنظمة الدكتاتورية يمكن لأي نضال اقتصادي من حجم معين أن يتجاوز سريعا حدوده الأولى ويتحول إلى نضال سياسي، ضد الحكم الفردي المطلق والاستعباد وضد البوليس، الخ، من اجل الحرية السياسية والحقوق الديمقراطية. لكن القادة النقابيين والسياسيين اليساريين الإصلاحيين لم يكن لهم أي تصور لحسم السلطة السياسية، وبالتالي عندما طرحت مسألة السلطة أحسوا بالرعب من القوى الجبارة التي كانوا السبب العرضي في تحريكها. فضاعت الفرصة واستعادة قوى الظلام والرجعية المبادرة فنظمت المذبحة.

على المناضلين النقابيين الجديين الذين يريدون حقا أن يناضلوا بحزم وتحقيق النصر في نضالهم النقابي، أن يمتلكوا تصورا سياسيا واضحا وبرنامجا علميا معدا بشكل مسبق. لا بد من طرح شعارات سياسية واضحة على جدول أعمال كل إضراب عام، من قبيل: الحرية السياسية، حق التعبير والتنظيم، انتخابات حرة وديمقراطية، الخ. وربطها بالنضال من اجل حسم السلطة السياسية من طرف الطبقة العاملة ومصادرة القطاعات الاقتصادية الكبرى، باعتبار ذلك الضمانة الوحيدة لترسيخ تلك المكاسب وديمومتها.

فلتسقط الدكتاتورية!

فلتسقط الرأسمالية!

عاشت الثورة الاشتراكية!

كرونولوجيا نضال عمال سيميسي

منذ أكثر من سنة وعمال شركة سيميسي ريجي (الشركة المغربية للدراسات الخاصة والصناعية التي تأسست سنة 1959 وتعتبر أول شركة مغربية للدراسات الهندسية الأساسية والمفصلة وأيضا أعمال التجهيز وصيانة المنشآت الصناعية) التابعة للمكتب الشريف للفوسفاط، يناضلون من أجل حقهم المشروع في الشغل القار. حيث أن رب العمل الذي يريد أن يرمي بهم في يد السماسرة مصاصي دماء العمل، ضاربا عرض الحائط بالسنوات الطوال التي قضوها بالعمل في مناجم الفوسفاط، لكن العمال واجهوا هذا الوضع بنضال بطولي دام ما يقارب السنة من اجل عمل مستقر تكون فيه كرامتهم مصانة.

- يوم 9 يوليوز 2009 انطلق نضال عمال سيميسي ريجي من أجل الدفاع عن حقهم المشروع في العمل النقابي والشغل قار، تجدد الإضراب مرة أخرى بعد عشرة أيام فقامت بعده الإدارة بطرد 60 عاملا بما فيهم المكتب النقابي
- يوم 23 يوليوز اعتصم العمال أمام مديرية الاستغلالات المنجمية، فووجهوا بترسانة قمعية لفض الاعتصام من أمام مقر الإدارة. بعد هذا الاعتصام مباشرة قامت الإدارة بمحاولة لضرب كل مكتسبات العمل، وبفرض توقيع عقود عمل تجريبية لمدة 3 أشهر، فكان إما التوقيع وإما الطرد!
- وبهذا أصبح العدد الإجمالي للعمال المطرودين هو 850، منذ ذلك الوقت انطلقت سلسلة اعتصامات أمام مديرية الإستغلالات المنجمية بخريبكة خلال شهري غشت، وشتنبر.
- يوم 15 شتنبر، وقبل وصول العمال لمكان الاعتصام قامت قوى القمع بالتهجم عليهم واعتقلت 41 عاملا، وبعد استنطاقهم تم إطلاق المعتقلين باستثناء 4 عمال توبعوا في حالة سراح وهم - واسيف الجيلالي – بلوافي رشيد – بوقدير عبد الرحمن – فاخوري عمر.
- يوم 29 شتنبر: تمت محاكمة العمال الأربعة بالمحكمة الابتدائية بخريبكة، بالموازاة مع وقفة تضامنية للعمال مع المعتقلين.
- يوم 3 نوفمبر: تم تقديم العمال النقابيين

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إنها حرب طبقية للقضاء على الأوتوقراطية

بهذه العبارة صرح المضطهدون والمستغلون من طرف النظام الملكي الديكتاتوري التايلاندي "إنها حرب طبقية للقضاء على الأوتوقراطية". ضلوا طيلة شهور محتلين لشوارع وسط بانكوك وكانت الحركة الاحتجاجية منظمة من طرف الجبهة الموحدة من أجل الديمقراطية ضد الدكتاتورية المشهورة بلبس القمصان الحمر وكانت غالبيتهم مكونة من مناصري رئيس الوزراء السابق تاكسين شناواترا الذي أطاح به انقلاب عسكري منذ حوالي أربعة سنوات. وبكل راحة ضمير اشتكى رئيس الوزراء الحالي أبهيسيت فيجاجيفا من ما أسماه بالاضطرابات والفوضى متناسيا بفظاضة أن وصوله إلى السلطة كان بالطريقة ذاتها، لقد شكلت عملية استيلاء أبهيسيت على السلطة ضربة موجعة للديمقراطية، أما صمت الأنظمة "الديمقراطية" المزيفة في واشنطن ولندن إزاء الأنظمة الديكتاتورية والتي تحدد موقفها من الديمقراطية على أساس مصالحها الطبقية.

حكومة أبهيسيت تخدم مصالح الأوليغارشية السائدة، والنظام الملكي الرجعي والجيش. وهذا الوضع يخدم جيدا مصالح الغرب لكونه يوفر ضمانات قوية لاستثماراته في تايلاند باعتبارها احد أهم الاقتصاديات في آسيا. نفس هؤلاء المنافقين والرجعيين هم من دعموا بحماس ما أسموه بالثورة البرتقالية في أوكرانيا، وهم من يدينون بشكل دائم ما يسمونه "نظام هوغو تشافيز الأوتوقراطي"، لكنهم واجهوا الحركة الاحتجاجية المطالبة بالديمقراطية في تايلاند بالتجاهل التام وبسياسة غض الطرف.

تعتبر حركة القمصان الحمر تاكسين شناواترا مرجعا لها. تاكسين شناواترا هذا مليادير كبير يعيش الآن في أمان بالمنفى في مونتنغرو، وتتجه نحوه أصابع الاتهام بممارسة انتهاكات لحقوق الانسان عندما كان في الحكومة، لكنه كان قد قام أيضا باتخاذ مجموعة من التدابير لصالح الفقراء وخاصة منهم فقراء البوادي بشمال البلادلكن رغم ذلك فان تاكسين شناواترا يستحيل أن يكون قائدا محتملا للثورة.

إن تاكسين شناواترا ليس سوى شخص عرضي دفع به مجرى الأحداث التاريخية وحدة الصراع الطبقي تماما مثلما كان الأب غابون، أو كيرنسكي، خلال مختلف مراحل الثورة الروسية.

إن ما يفسر نزوح الجماهير والعمال والفلاحين الفقراء وكل مضطهدي النظام الديكتاتوري القمعي نحو تاكسين شناواترا هو افتقارهم للبرنامج الواضح وللقيادة والحزب الثوري الحقيقي الذي سيكون عندئذ المعبر الحقيقي عن طموحات الكادحين.

يقول ليون تروتسكي «**بدون قيادة ذكية وحازمة وشجاعة للحزب لا يمكن كسب النصر للثورة**» فلو تأملنا بتمعن شديد في تاريخ نضال فقراء وعمال الشعب المغربي المضطهد ضد الملكية الدكتاتورية التي كانت تواجهه بالقمع والاعتقال والتقتيل لاستنتجنا ببداهة مطلقة أن الشعب المغربي المضطهد عمالا وفلاحين وطلبة لا يفتقرون للنضالية والكفاحية والاستعداد للتضحية وإنما للقيادة الماركسية الذكية الثورية وللحزب الشجاع فبدونهما يستحيل كسب النصر للثورة البروليتارية ضد **لظلم والاستغلال** الذي تؤكد وتبين لنا يوم عن يوم بل في كل ساعة وكل ثانية عدم قدرته على تفعيل كل ما كانت تسميه بالإصلاحات الجديدة والعهد الجديد والديمقراطية والحداثة والعديد من الشعارات الأخرى الذي لا يمل الإعلام البرجوازي في التصفيق لها وترديدها.

في مقابل استعداد العمال والفلاحين الفقراء والمضطهدين التايلانديين للتضحية وللنضال من أجل القضاء على المجتمع الظالم والظلم الديكتاتوري القمعي، نجد القيادة تفتقر إلى التصميم والروح النضالية والحس الكفاحي، إنهم مجرد مثقفين من الطبقة الوسطى دفع بهم مجرى الأحداث والتطور الحتمي للصراع الطبقي إلى واجهة الأحداث، لقد تمكنت الحركة من أن تجتذب تحت رايتها جميع الفئات المضطهدة والمستغلة في المجتمع التايلاندي. وتصاعدت كفاحية وتصميم المحتجين، وتصاعدت معها الرغبة في إحداث تغيير جذري للمجتمع يصل أبعد من مجرد تغيير لرئيس، إنه صراع بين الفقير والغني، إنه صراع بين الطبقات. لقد تحول الصراع من صراع بين خصوم سياسيين إلى صراع طبقي بمضمون ثوري فبنهوض الجماهير إلى النضال بدأت تعبر بشكل حتمي على مطالبها الخاصة والمشروعة، إن ما نشهده أمامنا هو ثورةحقيقية ذات طبيعة ديمقراطية. لكن النضال من أجل الديمقراطية، إذا ما هو انتصر، يجب أن يقود إلى كنس كل الصرح السياسي القائم في تايلاند.

إن النضال من أجل الديمقراطية في أعين الجماهير يرتبط بنضال أشمل من أجل العدالة والمساواة الاجتماعيتين. وهذا ما لا يخفى على الرجعيين والعناصر الأكثر حزما من بين أعضاء الحركة الاحتجاجية. وكما جرت العادة يوجد في الوسط من يتخيلون أنه يمكن حل كل المشاكل بطريقة سلمية، عبر المفاوضات والاتفاقات. لكن هذا مستحيل. ليس هناك مجال

الأربعة المعتقلين النقابيين الأربع للمحاكمة بتهم التجمهر غير المرخص والتحريض على ارتكاب الجرائم وتخريب ممتلكات عامة، وتجددت المحاكمة مرة أخرى يوم 1 دجنبر وعرفت دعما من طرف العمل خلال المحاكمة التي استمرت لساعة متأخرة من الليل

- ابتداء من يوم 8 دجنبر: قام العمال مستمرة بكل من خريبكة، واد زم، الرباط والدار البيضاء
- يوم 25 فبراير: تم قمع وقفة احتجاجية أمام الإدارة الفوسفاطية بخريبكة قبل بدأها نتج عنها 28 حالة كسر في صفوف العمال نقل على إثرها الجرحى إلى المستشفى.
- استمرار الوقفات الاحتجاجية خلال شهر مارس وابريل.
- يوم 20 أبريل: تنظيم مسيرة بدائرة حطان شارك فيها ما يقارب 3000 من العمال وعائلاتهم وسكان المنطقة الذين بدورهم يخوضون نضالات بسبب التهميش الذي تتعرض له المنطقة.
- يوم 22 أبريل: نظم العمال اعتصاما أمام معمل تنشيف الفوسفاط –بني يدير/تبعد 15 كلم عن خريبكة/ تعرضوا خلاله للقمع استعمل فيه الرصاص الحي والغازات المسيلة للدموع، مخلفة 18 إصابة خطيرة في صفوف العمال و15 حالة اعتقال في صفوف المعتصمين.

عامل في شركة سميسي أثناء وقفة احتجاجية

- يوم 30 ماي : تنظيم قافلة تضامنية مع عمال سيميسي ريجي، بدعوة من الاتحاد الجهوي للاتحاد المغربي للشغل بالرباط بمشاركة مناضلين ماركسيين ونقابيين وحقوقيين، باتجاه مدينة خريبكة.

اننا في رابطة العمل الشيوعي نعلن عن تضامننا المطلق مع نضالات عمال سيميسي ريجي ونستنكر الهجوم الهجمي و نطالب بالافراج الفوري عن كل المعتقلين النقابيين. كما ندعو جميع النقابات العمالية والتيارات اليسارية والمناضلين الثوريين والتقدميين إلى الوقوف صفا واحدا ضد هذا الاستغلال والقمع الذي يتعرض له هؤلاء العمال يوميا وتنظيم أنشطة و إضرابات تضامنية معهم .

«إن البرجوازيين متضامنون ومتآزرون لتأبيد استعبادنا، فلنتضامن نحن العمال والفقراء ولنتآزر ضد القهر والاستغلال والقمع»

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

للمساومات، وسوف يتعرض "الوسط"، وهذا ما أثبته التاريخ، للكنس جانبا من طرف مد الصراع الطبقي في مراحل تطوره. لا يمكن للحركة أن تنجح إلا إذا قادتها العناصر الأكثر حزما: أي الرجال والنساء المستعدين والمستعدات للكفاح والنضال حتى النهاية، مثل هؤلاء الرجال الشجعان والنساء الشجاعات الذين واللائي يكافحون من أجل حقوقهم في شوارع بانكوك.

في 14 من شهر مارس تجمعت قوات القمصان الحمر في بانكوك، وقاموا طيلة شهرين بشل حركة العاصمة، محتجين ضد رفض حكومة أبهيسيت، تقديم استقالتها والدعوة إلى انتخابات جديدة. وقد واصلت الحكومة، الغير المنتخبة، التشبث بالسلطة، لكنها فقدت السيطرة في الشوارع. وقد وصفت صحيفة الإيكونوميست (عدد 16 مايو) الوضع في بانكوك بما يلي:

«آلاف المحتجين، الذين قدم العديد منهم من البوادي، ينامون في ظل الفنادق الفخمة ومراكز التسوق الكبرى. [...] لقد احتلوا منطقة واسعة من وسط بانكوك خلال الشهر الماضي لإجبار رئيس الوزراء، أبهيسيت فيجاجيفا، على حل البرلمان وتنظيم انتخابات جديدة. وتريد الحكومة ورجال الأعمال والعديد من سكان بانكوك أن يغادر القمصان الحمر المكان. لم تنفع التهديدات وحالة الطوارئ. وأحيانا يبدو أن محادثات السلام قد بدأت تعطي ثمارها، لكنها سرعان ما تنهار تماما.»

إن اكتساح الجماهير لشوارع بانكوك زاد من قلق الطبقة السائدة وبدت الحكومة التايلاندية بقيادة ابهيسيت عاجزة عن فعل أي شيء، إن كل ثانية تمضي تضفي على الوضع جدية أكثر. حاولت الحكومة في البداية تهدئة الوضع من خلال تقديم بعض التنازلات. رفع أبهيسيت غصن الزيتون من خلال اقتراح تنظيم انتخابات مبكرة شهر نوفمبر كجزء من اتفاق لإنهاء المواجهة. لكن بالنسبة لغالبية المحتجين شكلت هذه الوعود مجرد تنازلات قليلة لقد طالبوا بتاريخ محدد لحل البرلمان وقالوا أنهم سيواصلون النضال والاحتجاج.

وفي العاشر من شهر أبريل تدخل الجيش والقوى الرجعية بدموية لسحق الحركة الاحتجاجية فجرح مئات الأشخاص وقتل ما يزيد عن عشرين شخصا كما سقط عدد من الجنود قتلى على يد مسلحين، لقد حاولت الحكومة الرجعية تبرير العنف بالمبالغة في تصوير العنف الذي قام به القمصان الحمر واصفة إياهم بالإرهابيين.

إن القمع الدموي الذي حدث يوم 10 أبريل 2010 يبين نفاق وخبث "خارطة الطريق". ليست لدى ابهيسيت أي نية في إعادة الديمقراطية إلى تايلاند. ليس هناك سوى احتمالان اثنان: إما أن تتمكن الجماهير من إسقاط الحكومة، والنظام الملكي الرجعي الذي يدعمها، أو أن يتمكن رد فعل الجيش من "إعادة النظام" بواسطة الرصاص والحراب. كما هدد أنصار النظام الملكي، ذوو القمصان الصفراء،باستئناف احتجاجهم وأيدوا استخدام القوانين القمعية والعنف ضد حركة الجماهير. أعلن الجيش منطقتين من المدينة، في دين داين وبون كاي، "مناطق نيران حية". وقد هدد الجنرالات الكبار كل من يسير في هذه المناطق بأنه سيتعرض لإطلاق النار. كان رد القمصان الحمر هو توسيع المنطقة التي يسيطرون عليها عبر المدينة، حيث سارعوا إلى إقامة متاريس جديدة من العجلات وأجزاء السيارات، وهددوا بإشعال النيران فيها. كما تعرضت العديد من المنازل للإحراق، وأشارت التقارير إلى أن بعض المشاريع الاقتصادية والبنايات، الموجودة في المنطقة الفاصلة بين منطقة نفوذ القمصان الحمر ومنطقة الجيش، قد تعرضت للهجوم.لقد بلغ الصراع الطبقي حدة غير مسبوقة في تايلاند فلو توفرت القيادة الحازمة لتمكنت الجماهير من القضاء على حكم الاوليغارشية.

يوم 13 مايو شنت الحكومة الهجوم على القمصان الحمر. في البداية كانت الحكومة حذرة، وقلقة من النتيجة ومرتابة من ولاء القوات لها. قالت التقارير الصحفية الغربية إن الجنود بدوا متوترين بل وخائفين. قاموا بإطلاق الرصاص في الهواء وقذفوا قنابل الغاز المسيل للدموع، لكن ذلك لم يرهب القمصان الحمر، بل ردوا بإقامة المتاريس، ورمي الحجارة وكل من الخرسانة والصواريخ اليدوية الصنع والزجاجات الحارقة. وذكرت إحدى التقارير المنشورة على النت:«تقع مواجهات متفرقة في بانكوك والأقاليم. وتحاول الحكومة بيأس أن تتمسك بالسلطة من خلال تقتيل المتظاهرين المدافعين عن الديمقراطية. لقد بدأت تظهر الانقسامات بين صفوف قوات الأمن مع وجود تقارير عن تبادل بعض وحدات الشرطة أو الجيش إطلاق النار مع القوات المتقدمة. هذه في الواقع حالة حرب أهلية والحكومة لا يمكنها أن تأمل في السيطرة على الوضع.»

وفي المقابل دعت قيادة الحركة، التي تفتقر للمنظورات، الحكومة للمفاوضات بواسطة الأمم المتحدة. والبديهي بالنسبة لكل ثوري أن هذا المقترح ليس له أي أمل في النجاح، إنها حرب بين الغني والفقير لا مجال للحكام وللتحكيم فيها، ليست هناك قوانين للعبة والقانون الوحيد هو في نهاية المطاف انه يجب أن تنتصر طبقة وتنهزم الأخرى. عارضت الحكومة كل طلبات التفاوض، قائلة إن المفاوضات لن تبتدئ إلا بعدما يغادر المحتجون المخيم وسط بانكوك. يوم الأحد، رفضت الحكومة التايلاندية دعوة القمصان الحمر إلى إعلان الهدنة وتنظيم محادثات بواسطة الأمم المتحدة. أما الأمم المتحدة فلم تكلف نفسها عناء الرد على هذا الطلب.

كانت الحكومة تتلاعب مع قادة المتظاهرين، حيث كانت تظهر لهم أنها مستعدة لتقديم التنازلات بينما كانت تحضر بشكل منهجي لقمع دموي. ومن أجل لفت انتباه الشعب والرأي العام الدولي عن هذه المخططات، قام أبهيسيت بالدعوة إلى انتخابات جديدة، لكن خلال شهر نوفمبر، وشريطة توقف الاحتجاجات الجماهيرية. حتى لو تم تنظيم انتخابات نوفمبر، فما الذي يمنع من توقع قيام أنصار النظام الملكي بتزوير النتائج، لا سواء من خلال التلاعب المباشر أو من خلال القضاة الفاسدين؟ لكن قادة القمصان الحمر راوغوا بعد استشعارهم للفخ، فأعلن رئيس الوزراء على الفور أن عرضه قد رفض، وسحب "خريطة الطريق" للانتخابات، ودعا الجيش إلى القيام بما كان مقررا طول الوقت. في ظل هذه الظروف كان من المدهش رؤية الشجاعة الهائلة والإصرار الذي عبر عنه هؤلاء الرجال والنساء البسطاء: أبناء الفلاحين، وعمال الدكاكين، وعمال البناء، وعاملات الأسواق، جميعهم وجميعهن واقفون جنبا إلى جنب في مواجهة الرصاص والمدرعات. هذا هو الرد الحاسم في وجه جميع المتشائمين والجبناء والخونة الذين يشككون في قدرة الطبقة العاملة على تغيير المجتمع.

كانت قواعد الحركة مستعدة للنضال، لكن في آخر دقيقة أعلن قادة الحركة أنهم مستعدون لتسليم أنفسهم لقوات الشرطة وإنهاء الاحتجاج، هؤلاء القادة الذين كانوا يحثون الجماهير على النضال ها هم يطلبون منهم الاستسلام، من خلال إظهارهم للضعف قدموا الضوء الأخضر للجيش ليقوم بالهجوم، لقد تجاهل القادة الحكمة التاريخية للصراع الطبقي **من الأفضل تكبد الهزيمة في خضم النضال من الاستسلام بدون قتال.**

إن ما حدث في تايلاند وقبلها في قيرغيستان، يؤكد بشكل جلي صحة منظوراتنا وتوقعاتنا بأننا دخلنا مرحلة الثورات والثورات المضادة على الصعيد العالمي. وما حدث هناك اليوم سوف يحدث بالتأكيد هنا غدا، مما يستلزم على المثقفين الثوريين ان يسارعوا إلى بناء الأداة الثورية التي يمكن بواسطتها قيادة تلك النضالات إلى حسم السلطة السياسية من طرف الطبقة العاملة وتاميم الاقتصاد ووضعه تحت الرقابة العمالية الديمقراطية. هذه هي المهمة التي وضعها مناضلو ومناضلات رابطة العمل الشيوعي على كاهلهم، فيا عمال المغرب ويا أيها الشباب الثوري التحقوا بنا في النضال من اجل الاشتراكية!

الشرطة تطوق القمصان الحمراء

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

رابطة العمل الشيوعي في فاتح ماي

كان الاحتفال بفاتح ماي، هذه السنة بالمغرب، حدثا تاريخيا بالنسبة لرابطة العمل الشيوعي، الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي. لقد كانت المرة الأولى التي نبيع فيها جريدتنا: "الشيوعي" بشكل علني. وهو ما يشكل خطوة جريئة جدا بالنظر إلى الطبيعة القمعية للنظام القائم بالمغرب، وبالنظر أيضا إلى أن جريدتنا كانت الجريدة الثورية الغير شرعية الوحيدة التي بيعت في مظاهرات فاتح ماي.

كان المزاج السائد خلال المظاهرات العمالية كفاحيا جدا. وكانت الشعارات تعكس عزم الشباب والعمال على النضال ضد الاستغلال والاضطهاد. وكانت موجهة بالخصوص ضد ارتفاع كلفة المعيشة، وضد سياسة التقشف وضد الدكتاتورية.

الشباب بدورهم، طلاب الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (النقابة الطلابية التقليدية) وجمعية المعطلين (الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب) وشباب الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، كانوا حاضرين بدورهم في مظاهرات فاتح ماي بلافتاتهم ورياتهم الخاصة. وقد كان غضبهم موجها أساسا ضد الخصخصة والبطالة والفساد. كما أنهم رفعوا شعارات ثورية ضد الرأسمالية وضد محمد السادس ومن أجل الاشتراكية.

وبالرغم من أن قوانا ما تزال قليلة، فإن تدخلنا في مظاهرات فاتح ماي كان فعالا، وذلك بفضل شعاراتنا الثورية والقيادة التي وفرناها للشباب المتظاهرين في ظل أ. و.ط.م، وج. و. ح.ش.م.م، وج.م.ح.إ. وبفضل جرأتنا تظاهر هؤلاء الشباب جميعا متحدين في مسيرة موحدة، متخلصين من التقسيمات العصبوية، فقمنا جميعا بمظاهرة ناجحة.

مقتطفات من البرنامج الانتقالي لرابطة العمل الشيوعي

طوال عقود وعقود والجماهير الكادحة – المغربية والصحراوية- تناضل بشراسة النمور ضد الدكتاتورية والاستغلال والقهر القومي. لكن المأساة هي أن كل تلك النضالات البطولية والتضحيات تذهب هباء وتبقى بدون أفق بسبب غياب برنامج ثوري يكشف مطامح وآمال الجماهير في نقاط واضحة تعبر عن أشد مطالبها إلحاحا وتوسع أفقها باستمرار. برنامج انتقالي يشكل الجسر بين النضالات الآنية وبين النضال من أجل التغيير الاشتراكي للمجتمع.

في هذا السياق ننشر مقتطفات من برنامجنا الانتقالي على صفحات الجريدة، بحيث يتضمن كل عدد موضوع معين، وللراغبين في الإطلاع على البرنامج الانتقالي كاملا يمكنه اقتناء كراسة "رابطة العمل الشيوعي" من عند المناضل الذي يوزع الجريدة، أو الاطلاع عليه على موقع ماركسي.

نطرح هذا البرنامج للطبقة العاملة المغربية والشعب الصحراوي وعموم الكادحين والمناضلين العماليين والشباب الثوري الباحثين عن بديل ماركسي اشتراكي ثوري، بحيث يتناول مواضيع: العمل والأجور، حقوق المرأة، الفلاحين الفقراء، الخوصصة، الصحة، التعليم، السكن، الديون، الضرائب، الجيش والشرطة، حقوق الشعب الصحراوي، جهاز الدولة.

إن الحد الأدنى للأجور الحالي الهزيل (والغير معمول به رغم ذلك في العديد من القطاعات، بل الذي يعتبره أرباب العمل ليس كافيا فقط، بل مبالغا فيه ويجب تخفيضه !!) لا يستجيب لتلبية حتى نصف الحاجات المعيشية الأساسية/البيولوجية (التغذية، المأوى...) للعمال وأسرهم، فبالأحرى الحاجات الثقافية والترفيهية...

- الرفع من الحد الأدنى للأجور إلى 6000 درهم شهريا، على الصعيد الوطني وفي جميع القطاعات، بدون استثناء، مع تطبيق السلم المتحرك للأجور بحيث ترتفع الأجور تلقائيا مع أي ارتفاع في الأسعار.
- القضاء على التمييز في الأجور على أساس الجنس أو السن: نفس العمل، نفس الأجر!
- لا للاقتطاعات العقابية من أجور العمال، لأي سبب كان، لا لتجويعهم هم وأسرهم!
- منع "الأجور" العينية منعا باتا.
- لا للأجور المبالغ فيها، نعم لتحديد الأجور العليا من طرف مجالس العمال والفلاحين.
- تحديد أجور موظفي الدولة بحيث لا يتقاضى أي موظف- أي كان- أجرة أعلى من أجرة العامل المؤهل.

« إن حق العمل هو الحق الجدي الوحيد في متناول العامل في مجتمع قائم على الاستغلال» -- تروتسكي - لذا فإن حرمان فئات واسعة من أبناء الطبقة العاملة من هذا الحق ورميهم إلى البطالة، يشكل عمليا حكما عليهم بالانحطاط والموت جوعا أو العيش على الصدقات و"التضامن العائلي". بينما هي وسيلة أخرى لدى الرأسمالي لمضاعفة أرباحه عبر الضغط أكثر على العمال وتكثيف استغلالهم. ما الذي ننتظره من نظام ينتعش ببؤسنا؟

نحن الماركسيون نناضل من أجل:

- توفير منصب شغل للجميع (نساء ورجالا) لائق وثابت ويتناسب مع مؤهلات العامل وقدراته.
- لا للمرونة ولعقد الشغل المحدودة، نعم لعقد عمل دائم ومنصب شغل قار.
- حق جميع العمال المؤقتين في منصب شغل قار وحقوق كاملة.
- لا لمدونة الشغل الرجعية وكل القوانين التي تضرب مكتسبات العمال (قانون الإضراب...) نعم لقوانين يصوغها ممثلو العمال.
- تخفيض ساعات العمل الأسبوعية إلى 35 ساعة، دون إنقاص الأجر. وفي مواجهة التسريحات وإعادة هيكلة الشركات، نطالب بتقسيم ساعات العمل بين جميع العاملين!
- منع الساعات الإضافية والعمل الليلي.
- في حالة الإغلاقات، بمبرر الإفلاس، طالب بفتح الملفات والرقابة العمالية عليها ومعاقبة حالات الفساد والتخريب والتبذير.
- مصادرة كل المصانع التي أغلقها الباطرونا وفتحها ووضعها تحت رقابة ممثلي العمال المنتخبين ديمقراطيا والنقابات.
- منع تشغيل الأطفال أقل من 16 سنة منعا كليا (الأطفال مكانهم مقاعد الدراسة!) وتعويضهم بشباب عاطلين بمناصب ثابتة وحقوق كاملة.
- تعويض عن البطالة يساوي الحد الأدنى للأجور، إلى حين توفير منصب شغل يتناسب ومؤهلات وقدرات المعنيين.
- الضمان الاجتماعي والنقل مجانا للعمال العاطلين.
- تحديد سن التقاعد في 60 سنة مع الحفاظ على 100% من آخر أجر مع ربطه بالسلم المتحرك للأسعار.. تعويض المتقاعدين بشباب عاطلين في مناصب شغل قارة وبجميع الحقوق.
- أجرة لجميع المتدربين تساوي الحد الأدنى للأجور، الحق في الضمان الاجتماعي النقابة...مع الإدماج مباشرة بعد نهاية التدريب، في مناصب شغل قارة، تتناسب ومؤهلاتهم وقدراتهم.

إن كنت مقتنعا بصحة أفكارنا والبرنامج الذي ندافع عنه انضم لنا للنضال من أجل تحقيق الاشتراكية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com